مركز دراسات الشهيد الخامس
الشهيد السيد محمد باقر الصدر

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العددُ مئة و خمسة

الأربعاء ٢٤ - ٠٦ - ٢٠٢٦

٠٣
الأخبارالسياسية
زيارتي إلى واشنطن ليست زيارة بروتوكولية عابرة

٠٧
الأخبار الاقتصادية
البنك المركزي العراقي: ارتفاع الدين الداخلي وتراجع الدين الخارجي

٠٨
الأخبار الثقافية و الاجتماعية
مراسيم عزاء هرولة طويريج في كربلاء المقدسة يوم عاشوراء

٠٩
الاجواء الافتراضية
الزيدي، يستقبل وزير الخارجية الايراني

١٠
اقليم كوردستان
بافل طالباني للمعارضة: لن نقبل بالإجراءات الأحادية للحزب الديمقراطي الكردستاني

١٤
التقارير و المقالات
غسل الأموال الإلكتروني في العراق: عندما تتحرك

٣١
كاريكاتير
كأس العالم

القائم بالأعمال الأمريكي

القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد يوضح أهداف زيارة الزيدي المرتقبة إلى واشنطن

أكد جوشوا هاريس، القائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة لدى بغداد، أن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تكتسب في المرحلة الراهنة أهمية خاصة، في ظل التعقيدات التي يشهدها العراق والتطورات المتسارعة في المنطقة. وأوضح هاريس أن هذه المرحلة لا تقتصر على التحديات فحسب، بل تنطوي أيضاً على فرص مهمة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وهو ما يدفع واشنطن إلى إيلاء اهتمام كبير لهذه الفترة. وأضاف أن أهمية هذه المرحلة تجلت كذلك في الزيارة الأخيرة التي أجراها توم باراك، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، إلى العراق، والتي هدفت إلى نقل دعوة رسمية من الرئيس دونالد ترامب إلى رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي لزيارة العاصمة الأمريكية واشنطن.

الإطار التنسيقي

الإطار التنسيقي يبدي قلقه إزاء توسيع التعاون الأمني مع سوريا

أفادت إذاعة مونت كارلو الدولية بأن الإطار التنسيقي، أكبر تكتل سياسي شيعي في العراق، حذّر من أي تدخل للرئيس السوري أحمد الشرع في الشؤون الداخلية اللبنانية، كما أعرب في الوقت نفسه عن رفضه لتوسيع نطاق التنسيق والتعاون الأمني بين بغداد ودمشق. وبحسب التقرير، فإن موقف الإطار التنسيقي الرافض لأي دور سوري في الملف اللبناني يستند إلى معلومات تفيد بتشكيل خلية استخبارية ثلاثية تضم العراق وسوريا والولايات المتحدة، تتولى متابعة الملفات المرتبطة بلبنان وإيران. وفي السياق ذاته، أعلن ائتلاف نوري المالكي، أحد أبرز مكونات الإطار التنسيقي، أن العلاقات والتعاون الأمني بين العراق وسوريا يشهدان مستوى غير مسبوق من التطور، معتبراً أن هذا المسار يثير حالة من القلق.

الزيدي

زيارتي إلى واشنطن ليست زيارة بروتوكولية عابرة

ولا يمكن القبول بوجود سلاح خارج إطار الدولة ثقال رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، في مقابلة مع قناة «سكاي نيوز عربية»، إن زيارته المرتقبة إلى واشنطن ليست زيارة بروتوكولية عابرة، بل تمثل إعلاناً عن مرحلة جديدة من الشراكة بين العراق والولايات المتحدة، تقوم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. وأضاف الزيدي أن قوات التحالف الدولي ستنهي مهمتها القتالية ضد تنظيم داعش خلال شهر سبتمبر/أيلول المقبل، وستغادر العراق بصورة نهائية. وأعرب عن أمله في أن يتركز الوجود الأمريكي في العراق خلال المرحلة المقبلة على الشراكة الاقتصادية والاستثمارية والتنموية. وفي ما يتعلق بالحوار مع الفصائل المسلحة، أكد الزيدي أنه شدد على أن الدولة تمثل الإطار الجامع، ولا يمكن القبول بوجود أي سلاح خارج مؤسساتها. وأشار إلى أنه لا يمكن إنكار الدور الذي اضطلعت به هذه الفصائل في مكافحة الإرهاب، إلا أن المرحلة الراهنة تقتضي انتقال جميع الأطراف إلى العمل من خلال الدولة ومؤسساتها الرسمية.

السفير الإيراني

السفير الإيراني يتحدث عن فصائل المقاومة العراقية وحصر السلاح بيد الدولة

أكد سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق، أن فصائل المقاومة العراقية تمثل، من وجهة نظر طهران، أحد الخيارات التي اعتمدها الشعب العراقي في مواجهة الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش. وأضاف أن المقاومة تُعدّ أيضاً ردّ فعل طبيعياً من شعب واعٍ في مواجهة الاحتلال والاعتداءات الخارجية، مشدداً على أن إيران تحترم حق الشعب العراقي في الدفاع عن نفسه. وفي ما يتعلق بعدم مشاركة الفصائل العراقية في المواجهة الأخيرة التي خاضتها إيران مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، أوضح آل صادق أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية واجهت ما وصفه بـ«العدوان الصهيوني ــ الأمريكي» بإمكاناتها وقدراتها الذاتية، ولم تكن بحاجة إلى تدخل أي طرف آخر. وأكد أن طهران لم تطلب من أي جماعة أو دولة المشاركة في تلك المواجهة. كما تطرق السفير الإيراني إلى ملف حصر السلاح بيد الدولة العراقية، مؤكداً أن هذه القضية تُعد شأناً داخلياً عراقياً، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحترم أي قرار تتخذه الحكومة العراقية في هذا الصدد. وأشار آل صادق إلى أن معالجة هذا الملف ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأسباب والهواجس التي تدفع بعض الفصائل المسلحة إلى الاحتفاظ بأسلحتها.

عادل عبد المهدي

خروج العراق من «أوبك» سيُلحق الضرر بالبلاد

حذّر رئيس الوزراء العراقي الأسبق، عادل عبد المهدي،من التداعيات المحتملة لانسحاب العراق من منظمة «أوبك»، داعياً إلى العمل على زيادة حصة العراق من إنتاج النفط وتصديره ضمن إطار المنظمة. وكتب عبد المهدي في منشور على صفحته الشخصية في موقع «فيسبوك»: «إذا انسحب العراق من أوبك، فإنه سيكون الخاسر. فقد يرتفع إنتاج النفط، إلا أن المنتجين الآخرين سيسلكون المسار نفسه، ما سيؤدي إلى فائض في المعروض، وبالتالي انخفاض الأسعار وتراجع الإيرادات النفطية». وأكد أن منظمة «أوبك» تأسست أساساً في العراق بهدف تنظيم أسواق النفط، وإدارة المنافسة، وحماية حقوق المنتجين والمستهلكين. وأضاف رئيس الوزراء الأسبق: «ينبغي أن ندافع عن حقوقنا من خلال تعزيز دور أوبك، لا عبر إضعافها أو الانسحاب منها». وأضاف أن الجوانب العملياتية ستخضع بشكل كامل ومباشر لسيطرة القائد العام للقوات المسلحة عبر القنوات الرسمية في وزارتي الدفاع والداخلية، بما يضمن توحيد القرار العسكري وقطع أي ارتباطات سياسية.

إقالات الزيدي

إقالات الزيدي تأتي في إطار حصر السلاح والإصلاحات الاقتصادية

أكد حسام الحسني أن التغييرات والإقالات الأخيرة التي شهدتها حكومة علي الزيدي تنسجم مع أهداف تتعلق بحصر السلاح بيد الدولة، وزيادة الإيرادات الاقتصادية، وإصلاح هيكلية الإدارة المالية في العراق. وشدد الحسني على أن هذه الإجراءات لا تأتي نتيجة ضغوط أو اشتراطات أمريكية، بل تندرج ضمن البرنامج الحكومي، وتسعى في جانب منها إلى تحقيق التوافق بين القوى السياسية المختلفة. كما كشف عن وجود اتفاق مبدئي لعقد جلسة لمجلس النواب في الخامس من يوليو/تموز المقبل.

وزير الخارجية الأمريكي

تصريحات حادة لروبيو ضد فصائل المقاومة العراقية

صرّح وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، يوم الأربعاء ٢٤ يونيو/حزيران، بأنه لا يمكن وضع حدّ للصراعات والتوترات في المنطقة ما دامت ما وصفها بـ«الجماعات التابعة لإيران» تستخدم الأراضي العراقية لإطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة.

بيان أمريكي-خليجي

بيان أمريكي ـ خليجي يتناول الشأن العراقي

أدان المشاركون في الاجتماع المشترك لوزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد يوم الخميس ٢٥ يونيو/حزيران في المنامة، الهجمات التي تشنها فصائل المقاومة العراقية ضد الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وجاء في البيان الختامي للاجتماع إدانة الهجمات بالطائرات المسيّرة التي استهدفت دول الخليج العربية وألحقت أضراراً بالمنشآت المدنية والبنى التحتية الحيوية وأمن الطاقة، مؤكداً ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الهجمات. كما جدد المشاركون دعمهم لجهود الحكومة العراقية الجديدة برئاسة علي الزيدي الرامية إلى حصر السلاح بيد الدولة.

العراق

العراق يرشّح مستشاراً مسيحياً أرمنياً لمنصب سفيره في واشنطن

أفاد موقع «المونيتور» بأن الحكومة العراقية رشّحت كريكور دير هاغوبيان، المستشار المسيحي الأرمني لرئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، لتولي منصب سفير العراق لدى الولايات المتحدة في واشنطن. ووفقاً للتقرير، سيخلف دير هاغوبيان السفير الحالي نزار الخير الله، الذي يشغل منصب سفير العراق في الولايات المتحدة، وكان قد تولّى سابقاً منصب وكيل وزارة الخارجية العراقية.

الجيش العراقي

الجيش العراقي ينشئ ميداناً تدريبياً متخصصاً لمواجهة الطائرات المسيّرة

أعلنت وزارة الدفاع العراقية، عن إنشاء ميدان تدريبي جديد في أكاديمية القوات الخاصة، يهدف إلى إعداد وتدريب القوات على مواجهة التهديدات الناجمة عن الطائرات المسيّرة. وذكرت الوزارة في بيان أن «ميدان الخنادق التكتيكية» أُنشئ داخل أكاديمية القوات الخاصة لتدريب المنتسبين على أساليب التصدي للطائرات المسيّرة والتعامل مع أنماط القتال الحديثة. وأضاف البيان أن إنشاء هذا الميدان التدريبي جاء استناداً إلى الخبرات والدروس المستفادة من الحروب المعاصرة.

الزيدي

مشاورات للزيدي مع الولايات المتحدة بشأن إشراك بعض الفصائل المسلحة في الحكومة

أعلن النائب في البرلمان العراقي ماجد شنكالي، يوم الجمعة ١٩ يونيو/حزيران، أن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يسعى إلى التوصل لتفاهم مع الجانب الأمريكي يتيح لبعض الفصائل المسلحة، التي أعلنت التزامها بمبدأ حصر السلاح بيد الدولة، المشاركة في الحكومة. وأوضح شنكالي أن بعض القوى السياسية، من بينها عصائب أهل الحق، تطالب بالحصول على حصص في التشكيلة الوزارية الجديدة. وأضاف أن هذه الأطراف تنتظر نيل عدد من المناصب الحكومية، من بينها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء، مشيراً إلى أن هذه القضية لا تزال تمثل أحد أبرز أسباب تأخر انعقاد جلسة البرلمان المخصصة لاستكمال تشكيل الحكومة. كما تطرق النائب العراقي إلى النقاشات الدائرة بشأن هيكلية الدولة، مبيناً أن الأوساط السياسية تشهد حوارات حول جدوى استمرار بعض المناصب، بما في ذلك مناصب نواب رئيس الوزراء ونواب رئيس الجمهورية.

برنامج واسع للزيدي

برنامج واسع للزيدي لتغيير كبار المسؤولين وإعادة ترتيب مراكز النفوذ في الحكومة العراقية

أفادت معلومات حصلت عليها وكالة شفق نيوز بأن فريقاً خاصاً كلّفه علي الزيدي بتقييم أداء المؤسسات الحكومية يواصل إجراء مراجعات شاملة لأداء الوزارات والهيئات الحكومية، في خطوة قد تمهّد لإطلاق واحدة من أكبر موجات التغييرات والتنقلات الإدارية بين كبار المسؤولين الحكوميين في العراق منذ عام ٢٠٠٣. ولا تقتصر هذه التقييمات على الجوانب الإدارية فحسب، بل تشمل أيضاً دراسة الانتماءات والارتباطات السياسية والتنظيمية لبعض المسؤولين.

الوفد البرلماني

الوفد البرلماني العراقي يعترض على بنود في إعلان باكو

سجّل الوفد البرلماني العراقي، يوم الخميس ٢٥ يونيو/حزيران، اعتراضاً رسمياً على عدد من البنود الواردة في «إعلان باكو»، الصادر في ختام الدورة العشرين لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في العاصمة الأذربيجانية باكو. وأكد الوفد العراقي، في مذكرة رسمية وجّهها إلى الأمانة العامة للاتحاد، تمسك العراق بمواقفه الثابتة الداعمة للقضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما أبدى الوفد تحفظه على الصياغة الواردة في الإعلان بشأن «حل الدولتين»، معتبراً أن هذا الموقف ينسجم مع القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس النواب العراقي. وشددت المذكرة على أن الموقف الرسمي للعراق يقوم على دعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن تعويض الشعب الفلسطيني.

وزارتين جديدتين

مستجدات القرار النهائي بشأن استحداث وزارتين جديدتين

أعلن مختار الموسوي، عضو مجلس النواب العراقي عن الإطار التنسيقي، أن المقترح الخاص باستحداث وزارتين جديدتين، هما وزارة السياحة ووزارة الحوكمة، لا يزال قيد البحث والدراسة داخل الإطار التنسيقي، مؤكداً أنه لم يُتخذ حتى الآن أي قرار نهائي بهذا الشأن.

مداهمات أمنية في بغداد تستهدف شخصيات سياسية متهمة بالفساد

وكالة فرانس برس: نقلت وكالة فرانس برس عن مسؤول أمني عراقي أن عمليات الدهم والتفتيش التي نُفذت في بغداد استهدفت عدداً من الشخصيات السياسية المتهمة بقضايا فساد مالي، مشيراً إلى أن هذه العمليات جرت بموجب أوامر قضائية.وأضاف المسؤول أن قوات جهاز مكافحة الإرهاب والجيش العراقي شاركت في تنفيذ هذه العمليات الأمنية في العاصمة بغداد.

كما أفادت وكالة فرانس برس بأن الهدف من هذه المداهمات الأمنية هو إلقاء القبض على عدد من المسؤولين الكبار.

صورة جماعية للموقوفين

وبحسب ما يُتداول، فإن بشرى القيسي موجودة في مكان غير معلوم، ولم تكن في منزلها أثناء توجه القوات إلى مقر إقامتها.

الأخبار

خارطة طريق جديدة من واشنطن بانتظار بغداد

معهد الشرق الأوسط الأمريكي:

سلّط تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط في واشنطن الضوء على توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب تجاه العراق، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد ضغوطاً متزايدة على بغداد لإعادة صياغة مواقفها السياسية والأمنية والاقتصادية بما ينسجم مع الرؤية الأمريكية للمنطقة. وبحسب التقرير، فإن واشنطن تتجه إلى اعتماد مقاربة جديدة في تعاملها مع العراق، قد تتضمن مطالب بإجراء تغييرات في عدد من الملفات الأساسية، في إطار استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة حيال المنطقة.

ادعاءات باعتقال سرمد الخنجر، نجل خميس الخنجر زعيم حزب السيادة

تداولت وسائل إعلام ومصادر غير رسمية:

أنباء عن اعتقال سرمد الخنجر، نجل خميس الخنجر، زعيم حزب «السيادة» السني، إلا أنه لم يصدر حتى الآن أي تأكيد رسمي بشأن صحة هذه الأنباء. ويُعد خميس الخنجر ونجله سرمد من أبرز الشخصيات العراقية المعروفة بمواقفها المناهضة لإيران، كما تناولت وسائل إعلام عراقية على مدى سنوات اتهامات تتعلق بملفات فساد منسوبة إليهما.

البنك المركزي العراقي: ارتفاع الدين الداخلي وتراجع الدين الخارجي

أظهرت بيانات البنك المركزي العراقي أن إجمالي الدين الداخلي للبلاد بلغ ٩٥/٦٧٩ تريليون دينار حتى نهاية أبريل/نيسان ٢٠٢٦، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بنهاية عام ٢٠٢٥، في حين واصل الدين الخارجي للعراق مساره التنازلي. ووفقاً للإحصاءات، بلغ الدين الداخلي للعراق ٩٠/٥١٥ تريليون دينار بنهاية عام ٢٠٢٥، قبل أن يرتفع خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٦ بمقدار ٥/١٦٤ تريليون دينار ليصل إلى ٩٥/٦٧٩ تريليون دينار. كما يزيد هذا الرقم بمقدار ١٢/٦٢٩ تريليون دينار مقارنة بعام ٢٠٢٤، حين سُجل الدين الداخلي عند ٨٣/٠٥٠ تريليون دينار.

نمو التجارة الإلكترونية في العراق بين الفرص الاقتصادية وتحديات الثقة

أفادت وكالة شفق نيوز بأن التجارة الإلكترونية في العراق شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولاً من وسيلة شراء محدودة وهامشية إلى أحد أبرز أنماط البيع والشراء في البلاد. وأسهم الانتشار الواسع للهواتف الذكية، وتزايد الوصول إلى شبكة الإنترنت، وتحول منصات التواصل الاجتماعي إلى واجهات لعرض السلع، في دفع آلاف العراقيين إلى إنجاز مشترياتهم اليومية عبر الإنترنت. ولم يقتصر هذا التحول على توفير خيارات أوسع للمستهلكين، بل أسهم أيضاً في خلق فرص عمل جديدة في قطاعات النقل، والتسويق الرقمي، والخدمات اللوجستية وخدمات الدعم. إلا أن التوسع المتسارع لهذا السوق ترافق مع تحديات عدة، من بينها انتشار الصفحات الوهمية، وتسويق سلع منخفضة.

نائب في البرلمان العراقي: إنتاج نفط إقليم كردستان سيبلغ ٢٠٠ ألف برميل يومياً في المرحلة الأولى

أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي أن الشركات النفطية العاملة في إقليم كردستان ستستأنف عملياتها اعتباراً من الأسبوع المقبل، على أن يبلغ الإنتاج في المرحلة الأولى نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً. وبحسب ما نقلته وكالة «كرد برس»، قال شيروان الدوبرداني، عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، إن الشركات النفطية العاملة في الإقليم ستستأنف نشاطها خلال الأسبوع المقبل، على أن يبدأ الإنتاج بمعدل ٢٠٠ ألف برميل يومياً في المرحلة الأولى. وأوضح الدوبرداني، في تصريح لقناة «كردستان ٢٤»، أن رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي قدّم ضمانات أمنية خطية إلى الشركات النفطية، بما يضمن استئناف أعمالها في إقليم كردستان من دون أي مخاوف أمنية.

الجمارك العراقية: بدء تطبيق نظام «أسيكودا» اعتباراً من أغسطس... والإيرادات الجمركية ارتفعت بنسبة ٢٠٠٪

أعلن المدير العام للهيئة العامة للجمارك العراقية أن التطبيق العملي لنظام «أسيكودا» (ASYCUDA) سيبدأ اعتباراً من مطلع شهر أغسطس/آب، مؤكداً أن بغداد وإقليم كردستان توصلا إلى اتفاق على المستوى الفني بشأن آليات تنفيذ النظام، وأن الإيرادات الجمركية للعراق ارتفعت حتى الآن بنسبة ٢٠٠٪. وبحسب ما أوردته وكالة «كرد برس»، أوضح سامر قاسم، المدير العام للهيئة العامة للجمارك، في تصريح لشبكة «روداو»، أن الجانبين توصلا إلى تفاهم فني، وأن مسودة الاتفاق ستُعرض في مطلع شهر يوليو/تموز على المجلس الوزاري للاقتصاد لدراستها وإقرارها. وأشار قاسم إلى أن الإيرادات الجمركية شهدت زيادة بنسبة ٢٠٠٪، مضيفاً أن الحكومة العراقية.

مراسيم عزاء هرولة طويريج في كربلاء المقدسة يوم عاشوراء

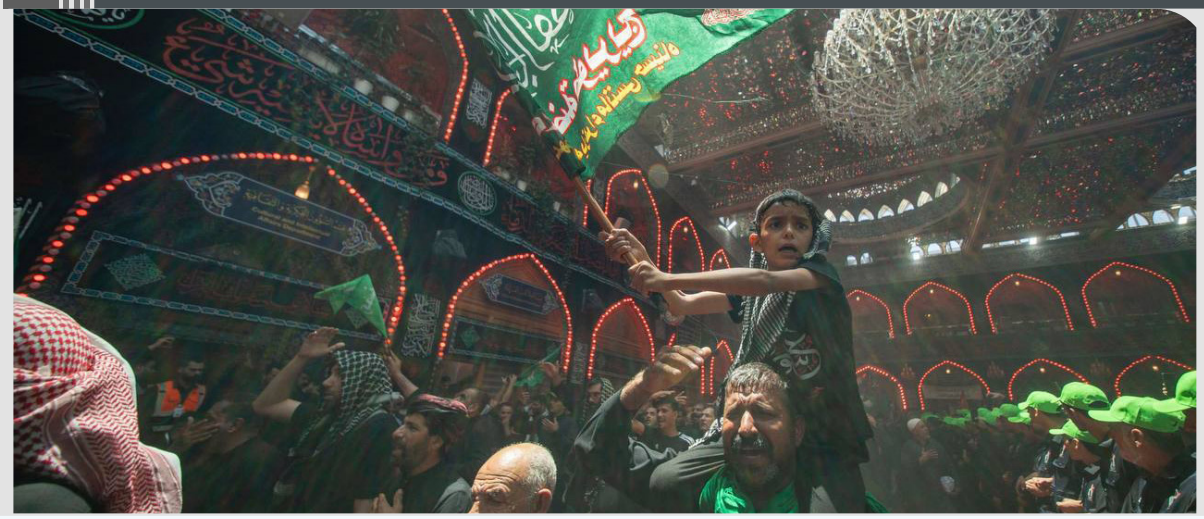

مراسم زيارة الأربعين للإمام الحسين عليه السلام

بحث المسؤولون في حرس الحدود بكلٍّ من إيران والعراق، خلال اجتماع مشترك عُقد في منفذ مهران الحدودي، سبل تعزيز أمن الحدود وتسهيل حركة الزائرين، وذلك قبيل انطلاق موجة السفر المكثفة خلال شهري محرّم وصفر ومراسم زيارة الأربعين للإمام الحسين (عليه السلام).

المنتخب العراقي يودّع كأس العالم رغم الأداء القتالي

ودّع المنتخب العراقي منافسات كأس العالم ٢٠٢٦ من الدور الأول، بعدما أنهى مشواره في مجموعة قوية ضمت فرنسا والنرويج والسنغال، من دون أن ينجح في حصد أي نقطة

إهداء راية قبة مرقد الإمام الحسين عليه السلام

إهداء راية قبة مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) تكريماً وتوديعاً لجثمان القائد الشهيد للثورة من قبل العتبة الحسينية المقدسة

وجرى تسليم الراية، بناءً على متابعة القنصلية العامة للجمهورية الإسلامية، من قبل السيد حسن العباجي، متولي العتبة الحسينية المقدسة، إلى السيد جعفر صفري، القائم بأعمال القنصلية العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في كربلاء، وذلك لاستخدامها خلال مراسم التشييع والوداع.

مراسم تشييع الزعيم الإيراني الراحل

وفد إيراني يبحث في بابل العراقية ترتيبات مراسم تشييع الزعيم الإيراني الراحل

ذكرت وكالة شفق نيوز أن جمعاً من شيوخ ووجهاء عشائر محافظة بابل العراقية استضافوا، مساء الأحد، في مضيف «إمارة طفيل»، وفداً دينياً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة السيد حميد الحسيني، ممثل السيد مجتبى خامنئي، قائد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعُقد اللقاء بهدف التنسيق ومناقشة الترتيبات الأولية الخاصة بإقامة مراسم تشييع آية الله السيد علي خامنئي في العراق. وقال سالم الطفيلي، النائب السابق في البرلمان العراقي، إن هذا الاجتماع يعكس عمق العلاقات الدينية والثقافية والاجتماعية بين العراق وإيران، مشيراً إلى وجود تنسيق واسع بين الجانب الإيراني والعشائر العراقية بشأن تنظيم مراسم التشييع.

الاجواء الافتراضيه

النائب أمير المعموري

في الوقت الذي نعيش فيه أيام شهر محرم، جرى اعتقال بعض «أفاعي الفساد» داخل مجالس شرب الخمر. ومن البديهي أن من لا يتورع عن أكل المال الحرام، لن يكون لديه احترام للمقدسات أيضاً.

الزيدي، يستقبل وزير الخارجية الايراني

رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يستقبل وزير الخارجية الايراني السيد عباس عراقجي والوفد المرافق له. وجرت خلال اللقاء مناقشة الاتفاق الأخير بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأميركية الذي جرى بموجبه وقف الحرب بين البلدين، والجهود الدولية والاقليمية لفرض الأمن والاستقرار واحترام سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها. ثواكد السيد رئيس مجلس الوزراء أن العراق يقف مع أولوية إنهاء الحروب والمفاوضات لتثبيت الاستقرار في المنطقة، وهو ما سيعزز فرصة التنمية للشعوب المتجاورة. من جانبه جدد السيد عراقجي دعم بلاده للعراق والعمل والتنسيق المشترك على تعزيز العلاقات والتعاون الثنائي، مُجددا موقف إيران الحريص على إقامة أفضل العلاقات الوطيدة مع كل الدول الإقليمية ودول الجوار العربي كمتر

علي فالح الزيدي

رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة السيد علي فالح الزيدي، يصل إلى كربلاء المقدسة، وذلك في إطار متابعة سيادته الميدانية سير تنفيذ الخطط الخدمية والأمنية الخاصة بمراسم إحياء زيارة العاشر من محرم، بحضور عدد من المسؤولين والقيادات العسكرية والأمنية. وترأس سيادته اجتماعاً استمع خلاله إلى شرح مفصل عن الخطة الأمنية والخدمية للزيارة، وأكد أن زيارة الإمام الحسين (عليه السلام) لم تعد حدثاً محلياً بل أصبحت زيارة عالمية، فالحسين (عليه السلام) للإنسانية جمعاء، وجسد بثورته مبادئ الحق في مقارعة الباطل ورفض الظلم ومحاربة الفساد. وشدد سيادته على ضرورة أن نعكس صورة إيجابية للزائرين الذي يفدون بالملايين من خارج العراق من لحظة وصولهم حتى مغادرتهم، عبر تقديم أفضل الخدمات والاهتمام والرعاية. وفي هذا الإطار، وجه السيد الزيدي بتنظيم حالة المواكب، ووجوب مراعاتها الجوانب الخدمية والأمنية، وانسيابية الحركة، ولاسيما خلال انطلاق ركضة العاشر من المحرم.

عالية نصيف

وتُعد عالية نصيف، التي يُنظر إلى توقيفها على أنه من أبرز وأثير حالات الاعتقال التي شهدها اليوم، قد أشادت خلال الأيام الماضية بالإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء علي الزيدي لمكافحة الفساد في العراق، وهنأته على تلك الخطوات.

بافل طالباني للمعارضة: لن نقبل بالإجراءات الأحادية للحزب الديمقراطي الكردستاني

أكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، بافل طالباني، خلال اجتماع مع قادة أحزاب المعارضة، رفضه لأي خطوات أحادية قد يقدم عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، محذراً من تداعيات مثل هذه الإجراءات. وبحسب ما أوردته وكالة «كرد برس»، أبلغ طالباني قادة أحزاب المعارضة أنه في حال أقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني، تحت أي ضغوط، على استكمال النصاب القانوني وتفعيل برلمان إقليم كردستان بصورة منفردة، فإنهم لن يلتزموا الصمت إزاء ذلك. وشدد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني على أنهم سيقفون بحزم في مواجهة أي إجراء أحادي يتخذه الحزب الديمقراطي، مؤكداً أنهم سيلجؤون، عند الضرورة، إلى استخدام الوسائل السياسية لمنع تمرير مثل هذه القرارات. وأفادت مصادر بأن الرسالة الأساسية للاجتماع تمثلت في رفض تجاوز مسار التوافق السياسي قبل إعادة تفعيل البرلمان واتخاذ القرارات المصيرية.

خلاف بين بغداد وأربيل بشأن آلية صرف رواتب موظفي إقليم كردستان

أفاد مسؤول رفيع في إقليم كردستان، في تصريح لشبكة «روداو»، بأن وزير المالية العراقي فالح الساري أكد أن موظفي إقليم كردستان سيتسلمون رواتبهم في موعدها المحدد، إلا أن مبلغ ١٢٠ مليار دينار سيُقتطع من مخصصات الرواتب. وأضاف المسؤول أن رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، أجرى اتصالاً برئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، في محاولة لمنع اقتطاع مبلغ ١٢٠ مليار دينار من موازنة الرواتب. وفي هذا الإطار، من المقرر أن يزور وفد من إقليم كردستان بغداد يوم الأحد لبحث هذا الملف. وأوضح أن الوفد سيناقش مع المسؤولين في بغداد ملف إيرادات الإقليم، وسيطالب باحتساب وخصم نصف الإيرادات فقط بدلاً من اقتطاع مبلغ ١٢٠ مليار دينار، نظراً إلى تراجع إيرادات الإقليم خلال الأشهر الأخيرة.

ملف مكافحة الفساد في العراق قد يشمل مسؤولين في إقليم كردستان

صوت أمريكا:

أفادت خدمة العراق وإقليم كردستان التابعة لـ«صوت أمريكا» بأن الولايات المتحدة وضعت، إلى جانب الملفات الأمنية، مكافحة الفساد المالي في صدارة أولوياتها في تعاملها مع الحكومة العراقية الجديدة، مشيرة إلى أن هذا التوجه قد يفضي إلى فتح ملفات تتعلق بمسؤولين في إقليم كردستان. وبحسب تقرير نقلته وكالة «كرد برس» عن القسم الكردي في «صوت أمريكا»، فإن الادعاءات المتداولة بشأن توسيع نطاق ملفات مكافحة الفساد في العراق قد تمتد لتشمل مسؤولين في إقليم كردستان. وأضاف التقرير أن قائمة الأشخاص المطلوبين في إطار حملة مكافحة الفساد تضم شخصيات سياسية عراقية بارزة، وأن نشرها قد يشكل، بحسب التقرير، «صدمة» للرأي العام العراقي.

وأشار التقرير إلى أن هذه الحملة لن تقتصر على بغداد، بل قد تشمل أيضاً ملفات مرتبطة بإقليم كردستان إذا ما استمر المضي في إجراءات التحقيق، لافتاً إلى أن هذا المسار يحظى، وفقاً لمصادره، بدعم على المستويين الداخلي والدولي.

كردستان

تنفيذ الاتفاق الجمركي مع بغداد على جدول أعمال حكومة إقليم كردستان

شهد اجتماع مجلس وزراء إقليم كردستان:

عرض تقرير بشأن محضر الاجتماع المشترك بين الهيئة العامة للجمارك الاتحادية ومديرية جمارك إقليم كردستان، والمتعلق بتنفيذ نظام «أسيكودا»، والذي جرى توقيعه في بغداد بتاريخ ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٦. وقدمت اللجنة الفنية في حكومة الإقليم شرحاً لأعضاء مجلس الوزراء حول تفاصيل التفاهم الأولي المبرم بين أربيل وبغداد، فيما أعرب المجلس عن دعمه لهذا التفاهم المشترك، مؤكداً أن هدفه يتمثل في توحيد الإجراءات الجمركية على مستوى العراق، وأتمتة العمليات الجمركية، وتعزيز شفافية إيرادات المنافذ الحدودية، وزيادة الإيرادات العامة، والحد من البيروقراطية، وتسهيل حركة التجارة عبر المعابر الحدودية.

تصريحات شاسوار عبد الواحد المهدِّدة بشأن عدم تشكيل الحكومة

رئيس حركة الجيل الجديد:

أدلى شاسوار عبد الواحد، بتصريحات خلال مؤتمر صحفي تناول فيها مسار تشكيل حكومة إقليم كردستان، قائلاً: «إذا لم يكن منصب رئاسة الحكومة من نصيبنا، فلن يبقى شيء اسمه إقليم كردستان».

موجة اعتقالات جديدة في بغداد... حملة مكافحة الفساد تطال سياسيين مقربين من دوائر النفوذ وسط تكهنات بامتدادها إلى إقليم كردستان

في إطار حملة مكافحة الفساد التي أطلقتها الحكومة العراقية، اعتقلت القوات الأمنية، فجر الأحد، عدداً من أعضاء مجلس النواب، والمسؤولين الحكوميين، والشخصيات السياسية داخل المنطقة الخضراء في بغداد، في عملية وُصفت بأنها من أوسع حملات مكافحة الفساد التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، تداولت تقارير غير رسمية معلومات تفيد باحتمال اتساع نطاق هذه الحملة ليشمل إقليم كردستان، مع ورود أسماء عدد من المسؤولين والشخصيات السياسية الكردية ضمن قوائم التحقيق، إلا أن أياً من الجهات الرسمية لم يؤكد هذه الأنباء حتى الآن.

كردستان

حلّ إقليم كردستان يعني نهاية النظام السياسي في العراق

أشواق جاف:

اعتبرت أشواق جاف، النائبة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس النواب العراقي، أن أي محاولة لتقليص الصلاحيات القانونية الممنوحة لإقليم كردستان تمثل «انقلاباً حقيقياً» على النظام السياسي العراقي الجديد، مؤكدة أن شرعية الإقليم وشرعية النظام السياسي في العراق تستندان إلى أساس قانوني واحد. وبحسب ما أوردته وكالة «كرد برس»، قالت جاف، وهي عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، إن هناك توجهاً واضحاً لتهميش الصلاحيات الاتحادية التي كفلها الدستور للمحافظات وإقليم كردستان، ووصفت ذلك بأنه «انقلاب حقيقي على النظام السياسي الجديد في العراق». وأكدت أن أي توجه لحل إقليم كردستان يعني عملياً إنهاء النظام السياسي العراقي الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣.

الاتحاد الوطني الكردستاني يدرس اللجوء إلى القضاء ضد حكومة إقليم كردستان كخيار أخير

أفاد مصدر مطلع بأن الاتحاد الوطني الكردستاني:

ناقش خلال اجتماعه الأخير إمكانية رفع دعوى قضائية ضد حكومة إقليم كردستان، مشيراً إلى أنه في حال استمرار الجمود في مسار تشكيل الحكومة وعدم تغيّر موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني حتى نهاية الشهر الجاري، فسيتم تقديم الدعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق. وبحسب ما أوردته وكالة «كرد برس»، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني اتخذ خلال اجتماعه الأخير قراراً بدراسة اللجوء إلى القضاء إذا استمرت الأزمة السياسية الراهنة. وأوضح المصدر أن مجلس قيادة الاتحاد الوطني بحث مسألة إقامة دعوى قانونية تتعلق باستمرار عمل حكومة الإقليم والوضع الحالي لبنية السلطة. وأضاف أن المجتمعين أكدوا أن الحكومة الحالية تجاوزت مدتها القانونية، ومع ذلك ما زال الجزء الأكبر من الصلاحيات بيد طرف سياسي واحد، وهو ما شكّل أحد الدوافع الرئيسية لطرح خيار اللجوء إلى القضاء.

حول دور الفكر المعاصر في صناعة وعي المصير وضرورة التغيير
مركز دراسات الشهيد الخامس إنموذجاً

عدي عدنان البلداوي

منذ بداية القرن الواحد والعشرين اتسعت مساحة حرية التعبير وفضاءات التواصل الاجتماعي ، وتنوعت سبل النشر ما بين الورقي والالكتروني ، وازدهرت وتطورت الطباعة ، وامتلأت رفوف المكتبات وقاعات المعارض بأعداد كبيرة من الكتب بمختلف العنوانات والأفكار في مجالات المعرفة . اسهم ذلك كله في ازدياد اعداد مراكز الأبحاث والدراسات ، والصحف والمجلات ومنصات النشر الالكتروني ، فقد نشطت حركة الثقافة في مسارات عدّة لم تكن متاحة في السابق ، إذ صار بمقدور كل شخص التزود بما يريده من معلومات وأفكار خارج اسوار المدرسة او الجامعة . كان لثورة التكنلوجيا الرقمية وتطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي دوره الأخّاذ في هذا الإزدهار ، فقد صار بمقدور مراكز الأبحاث والجامعات والمنظمات الثقافية والملتقيات الفكرية ان تُنظم وتُعقد عن بعد ، وان تناقش مختلف الأفكار في كل المجالات ، وهنا بدأت المنافسة بين تلك المؤسسات الفكرية والمنظمات الثقافية في تقديم الأبحاث والدراسات القريبة جداً من واقع حياة المواطن ، فبعد ظهور النشر الالكتروني وتوظيف الذكاء الاصطناعي في اعداد البحوث العلمية ، اصبح ممكناً ظهور اعداد كبيرة من باحثين ومؤلفين ومن مراكز أبحاث ، لكن المعيار في افضلية هذا المركز العلمي على ذاك ، وهذه المنظمة على تلك هو قيمة المنجز الفكري والعمل الثقافي الذي تقدّمه للقارئ الذي لم يعد مقيداً بمصادر محدودة منذ ان وفّرت التقنية الرقمية إمكانية تحميل مئات والاف الكتب مجاناً على الانترنت ، لقد صار بمقدور كل شخص تحميل مكتبة كبيرة في ذاكرة حاسوبه الشخصي وموبايله الخاص ، وصار بمقدوره التواصل مع الاخرين بتقنية تختصر الوقت بسرعات عابرة لظروف المكان . في خضم ذلك تبرز أهمية التقييم الموضوعي لعمل مراكز الابحاث والدراسات الفكرية على أساس قدرة ما تقدّمه على ملامسة ومعالجة الواقع ، فبرغم كل الإيجابيات التي تحدثنا عنها ، هناك سلبيات ترتبت على التطور التقني الرقمي ، فقد كثرت مشاكل المجتمع بما لم يكن له عهد بها في السابق كالإدمان والانتحار والعنف الأسري والمجتمعي والجريمة المنظمة والإضطراب السلوكي والتطرف الفكري والانماط الغريبة في الطباع ، فعلى كثرة الأفكار التي ينشرها المثقفون اليوم في كتبهم المطبوعة وبحوثهم المنشورة ومحاضراتهم المسموعة ، يعيش المجتمع قلقه الكبير على حاضر ابنائه ، الى الحدّ الذي بات فيه المستقبل مجهولاً . هنا تظهر براعة ومصداقية مراكز الأبحاث العلمية في تناولها لهموم ومشاكل وتطلعات المجتمع في ظل التغيير العالمي الحاصل في مجالات الصناعة والسياسة والاقتصاد والثقافة ، من بين تلك المراكز العلمية يشخص مركز دراسات السيد الشهيد محمد باقر الصدر (مركز دراسات الشهيد الخامس ليرسم علامة واضحة على دور الدراسات البحثية أمام العلامة الواضحة لدور المختبرات العلمية ، وذلك في جعل التطور في متناول الجميع من خلال الإهتمام الواضح والمتواصل بالشأن الانساني في مجالاته الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، وتحديداً المجتمع العراقي . في زمن تكثر فيه أدوات الخداع والتمويه اعلامياً ومعرفياً لأغراض تجارية وسياسية ، يصعب على الناقد إعطاء تقييم موضوعي لنشاط أي مركز من مراكز الابحاث والمختبرات العلمية ، وفي تقديري ان استخدام لغة الإنسانية استخداماً علمياً لا يتعامل مع تطور التكنلوجيا كأداة مرحلية يمكن توظيفها لكسب مزيد من الزبائن في في سوق السلع والثقافة بأي وسيلة كانت ، بقدر ما يتعامل معها كأداة ضرورية مكملة لتحقيق توازن ملحوظ بين التطور العلمي والتطلع الثقافي ، لحفظ الفرد والمجتمع من التحول الى مجرد مستهلكين تقوم نوعية السلعة بتحديد درجة ثقافة احدهم . وبالحفاظ على إنسانية الانسان من خلال قيمة مادة البحث المنشورة وما يمكن ان تقدمه من وعي للقارئ ينجيه من الزيف والتفاهة والخداع والاستغفال والاستغلال التي باتت اليوم سلعاً رائجة يتاجر بها أصحاب الغايات المادية والأنانية وطلاب النفوذ والتسلط . ان كثرة مراكز الدراسات العلمية والأبحاث الفكرية والجامعات والمدارس ليس بالضرورة مؤشراً على الرخاء الثقافي والازدهار المعرفي حتى يرافقها ازدياد واضح في استقرار الحياة واستمرارها ، اما ما نشهده اليوم من كثرة في المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية فهي مؤشر على ضرورة الحذر في التعاطي مع الواقع ، ولعلي لا ابالغ اذا قلت ان مركز دراسات الشهيد الخامس من المراكز العلمية المعنية بهذه الهموم من خلال جهود القائمين على تكوين اسرة فكرية قادرة على تقديم تربية وتعليم ووعي إيجابي هادف قادر على منح المجتمع طاقة إعادة بناء ذاته بعيداً عن أي عملية استثمار خارجية في هذا البناء ، وهنا مكمن الأصالة في البحث والدراسة ، وفي اقتران نشاط المركز باسم المفكر الإسلامي الشهيد محمد باقر الصدر دلالته في توضيح ذلك . برغم وجود عدد غير قليل من مراكز دراسات وأبحاث وجامعات ومؤسسات ثقافية تحمل أسماء رموز تاريخية وحضارية وفكرية وعلمية ، فإن الواقع العملي لطبيعة منهج هذا المركز أو تلك الجامعة هو الذي يمكن من خلاله معايرة تطابق الشكل مع المضمون ، وقد حظيت جهود ونشاطات مركز دراسات الشهيد الخامس ما يدعم هذا التطابق

التقارير والمقالات

غسل الأموال الإلكتروني في العراق: عندما تتحرك المليارات أسرع من أجهزة الرقابة

د. صفاء الشمري

غسل الأموال الإلكتروني في العراق واتساع الفجوة الرقابية

غسل الأموال الإلكتروني في العراق لم يعد مجرد احتمال نظري مرتبط بتطور الدفع الرقمي، بل أصبح تحدياً رقابياً واقتصادياً متصاعداً في بيئة تتحرك فيها الأموال بسرعة تفوق قدرة المؤسسات التقليدية على المتابعة والتحليل. فمن سبائك الذهب إلى المحافظ الرقمية، تتسع فجوة مكافحة غسل الأموال كلما تقدمت الأدوات الإلكترونية، وتباطأت البنية الرقابية عن مواكبة هذا التحول. لم تعد جرائم غسل الأموال في القرن الحادي والعشرين تُرتكب داخل غرف مظلمة أو عبر حقائب مملوءة بالنقود كما كان يحدث في العقود الماضية. فقد انتقلت هذه الجرائم إلى فضاء رقمي معقد، تتحرك فيه مليارات الدولارات عبر المواقع الإلكترونية، والمنصات الرقمية، والتطبيقات الذكية، والمحافظ الإلكترونية خلال ثوانٍ معدودة. وهذا التحول جعل قدرة الأجهزة الرقابية التقليدية على المتابعة أضعف من سرعة الجريمة نفسها، خصوصاً عندما تستخدم الشبكات غير المشروعة أدوات رقمية عابرة للحدود، وتستفيد من الفجوات القانونية والتكنولوجية بين الدول.

من الاقتصاد النقدي إلى الفضاء الرقمي

تشير تقديرات دولية إلى أن الأموال المغسولة عالمياً تتراوح بين مئات المليارات وتريليونات الدولارات سنوياً، بما يعادل نسبة مؤثرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. والأخطر أن جزءاً متزايداً من هذه العمليات لم يعد يمر عبر النظام المصرفي التقليدي وحده، بل أصبح يستخدم البيئة الإلكترونية بوصفها مساحة أكثر سرعة وتعقيداً. وفي العراق، تزداد خطورة الظاهرة مع التوسع الكبير في خدمات الدفع الإلكتروني، والتحويلات الرقمية، والتجارة الإلكترونية. فقد ارتفع خلال السنوات الأخيرة عدد البطاقات الإلكترونية والمحافظ الرقمية إلى ملايين المستخدمين، كما تنفذ شركات الدفع الإلكتروني ملايين العمليات سنوياً بمبالغ ضخمة تُقدر بعشرات التريليونات من الدنانير. هذا التطور يمثل خطوة مهمة نحو الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد، لكنه في الوقت نفسه خلق تحدياً رقابياً غير مسبوق، يتمثل في إمكانية استغلال بعض المنصات والمواقع الإلكترونية لإخفاء مصادر الأموال، وإعادة تدويرها، وإضفاء مظهر قانوني عليها.

كيف تستغل الشبكات الإجرامية المنصات الرقمية؟

تبدأ بعض عمليات غسل الأموال الإلكترونية بإنشاء مواقع تجارية وهمية، أو شركات تسويق إلكتروني غير حقيقية، أو منصات خدمات رقمية لا تقدم نشاطاً فعلياً على أرض

الواقع. بعد ذلك، تُدخل الأموال غير المشروعة إلى هذه المنصات على شكل إيرادات تجارية، أو رسوم اشتراكات، أو عقود استشارية، أو خدمات تقنية. ثم تنتقل الأموال عبر سلسلة طويلة من الحسابات والمحافظ الإلكترونية في أكثر من دولة، بحيث يصبح تتبع مسارها الحقيقي بالغ التعقيد عبر الوسائل التقليدية. وتزداد صعوبة الملاحقة عندما تُجزأ الأموال إلى عمليات صغيرة متعددة، ثم يعاد تجميعها لاحقاً داخل حسابات أو محافظ مختلفة. وهنا لا تكمن المشكلة في وجود التكنولوجيا بحد ذاتها،

بل في غياب رقابة رقمية قادرة على تحليل هذا الحجم من العمليات، والتمييز بين النشاط التجاري الحقيقي والواجهة المصطنعة.

الفجوة التكنولوجية أمام الجريمة المالية

تكمن المشكلة الأكبر في أن مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شأنه شأن العديد من المؤسسات الرقابية في الدول النامية، يواجه فجوة تكنولوجية واضحة مقارنة بالتطور المتسارع للجريمة المالية الإلكترونية. فالشبكات الإجرامية تستثمر في تقنيات حديثة، وتستفيد من أدوات تحليل البيانات، وشبكات الدفع العابرة للحدود، وتعدد الحسابات والمنصات.

في المقابل،

لا تزال بعض المؤسسات الرقابية تعتمد إجراءات تدقيقية بشرية أو أنظمة تقليدية لا تستطيع تحليل ملايين العمليات المالية بشكل لحظي.

لذلك، لم يعد التحدي قانونياً فقط، بل أصبح تقنياً أيضاً. فالمعركة اليوم لا تدور حول النصوص القانونية وحدها، بل حول القدرة على بناء منظومة رقابية ذكية تستطيع رصد الأنماط المشبوهة قبل أن تختفي الأموال داخل طبقات متعددة من التحويلات الرقمية.

الذكاء الاصطناعي والرقابة المالية الحديثة

تستطيع خوارزميات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية المتقدمة تحليل أعداد هائلة من العمليات المالية يومياً .واكتشاف الأنماط غير الطبيعية خلال ثوانٍ. أما الأجهزة الرقابية التقليدية، فقد تحتاج إلى أسابيع أو أشهر للوصول إلى نتائج مشابهة، إن وصلت إليها أصلاً. وهذه الفجوة الزمنية تمنح الجريمة المالية أفضلية

خطيرة. فالأموال الرقمية لا تنتظر انتهاء التحقيقات الورقية، ولا تتحرك وفق إيقاع المراسلات الإدارية البطيئة. إنها تنتقل بسرعة، وتتوزع بسرعة، وتختفي بسرعة.

كما أن غياب الربط الإلكتروني المباشر بين المصارف، والضرائب، والجمارك، وهيئات الاستثمار، وسجلات الشركات، يخلق فراغاً معلوماتياً واسعاً يسمح بمرور عمليات مشبوهة من دون اكتشاف مبكر.

شركات الواجهة الرقمية وثغرة النشاط الوهمي

من أبرز الثغرات التي تستغلها شبكات غسل الأموال الإلكترونية استخدام شركات الواجهة الرقمية.

فقد يظهر الموقع الإلكتروني في صورة مشروع قانوني، يصدر فواتير إلكترونية، ويستقبل مدفوعات من عدة دول، ويمتلك حضوراً رقمياً مقبولاً، لكنه في الحقيقة لا يقدم نشاطاً اقتصادياً حقيقياً. وتزداد صعوبة إثبات هذا النوع من الاحتيال بسبب الطبيعة الافتراضية للخدمات الرقمية.

فالشركة قد تدعي أنها تقدم استشارات، أو خدمات تسويق، أو برمجيات، أو اشتراكات رقمية، بينما تُستخدم في الواقعلتمرير الأموال غير المشروعة وإعادة تدويرها داخل النظام المالي.

ومن هنا، لا يكفي أن تكون الشركة مسجلة أو أن تمتلك موقعاً إلكترونياً. بل يجب أن تمتلك الجهات الرقابية القدرة على التحقق من طبيعة النشاط، وحجم العمليات، ومصدر العملاء، وتناسب الإيرادات مع الخدمة المعلنة.

العملات المشفرة والمحافظ الرقمية وتعقيد التتبع

زادت العملات المشفرة والمحافظ الرقمية من تعقيد المشهد الرقابي.

فبعض الشبكات الإجرامية تلجأ إلى تقسيم الأموال إلى آلاف التحويلات الصغيرة، ثم تعيد تجميعها في محافظ مختلفة، ضمن أسلوب يعرف بالتجزئة الرقمية.

هذا الأسلوب يجعل تعقب المستفيد الحقيقي مهمة شديدة التعقيد، خصوصاً عندما تتحرك الأموال عبر منصات متعددة، أو تمر عبر بيئات تنظيمية ضعيفة، أو تستخدم أدوات تخفي الهوية المالية.

ولا يعني ذلك أن كل استخدام للعملات المشفرة أو المحافظ الرقمية مشبوه، بل يعني أن هذه الأدوات تحتاج إلى إطار رقابي حديث، يوازن بين دعم الابتكار المالي ومنع استخدامها في غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

القوانين التقليدية أمام منصات حد يثة

على المستوى التشريعي، تتطور التكنولوجيا في كثير من الأحيان بسرعة تفوق سرعة تحديث القوانين والتعليمات الرقابية.

فالقوانين التي صممت لمراقبة الحسابات المصرفية التقليدية قد لا تكون كافية لملاحقة المنصات الرقمية الحديثة، أو التعامل مع التمويل اللامركزي، أو الأصول الافتراضية، أو التحويلات العابرة للتطبيقات.

لذلك، يحتاج العراق إلى مراجعة مستمرة للإطار القانوني، بما يضمن مواكبة المستجدات التقنية والمالية.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه المراجعة على إضافة عقوبات جديدة، بل يجب أن تشمل تعريفات دقيقة، وصلاحيات واضحة، وآليات تعاون بين المؤسسات، ومتطلبات امتثال محدثة لشركات الدفع والمنصات الرقمية.

الرقابة الذكية بدلاً من القيود البيروقراطية

لا يكمن الحل في زيادة القيود البيروقراطية على المواطنين والشركات الشرعية، لأن ذلك قد يضر بالاقتصاد الرقمي الناشئ، ويضعف الشمول المالي، ويشجع العودة إلى النقد.

الحل الحقيقي يكمن في بناء منظومة رقابة ذكية تعتمد على البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والتحليل الجنائي الرقمي.

فالعراق بحاجة إلى منصة وطنية موحدة تربط البنك المركزي، والمصارف، وشركات الدفع الإلكتروني، والضرائب، والجمارك، وهيئة الأوراق المالية، والجهات القضائية والأمنية ضمن قاعدة بيانات آنية واحدة.

هذه المنصة يجب أن تتيح رصد العمليات غير الطبيعية، وتتبع العلاقات بين الحسابات والشركات،

وتحليل أنماط التحويلات، ومقارنة النشاط المالي بالتصريحات الضريبية والجمركية والاستثمارية.

وحدة استخبارات مالية رقمية متخصصة

إلى جانب المنصة الوطنية، يحتاج العراق إلى تأسيس وحدة استخبارات مالية رقمية متخصصة في تتبع الجرائم المالية الإلكترونية،

وتحليل المحافظ الرقمية، وفحص الأصول الافتراضية، والتعاون مع المنصات الدولية والجهات الرقابية الخارجية.

كما تحتاج هذه الوحدة إلى كوادر مدربة في تحليل البيانات، والأمن السيبراني، والتحقيق المالي الرقمي، وفهم تقنيات الدفع الحديثة.

فالموظف الرقابي التقليدي لم يعد قادراً وحده على مواجهة جريمة تتحرك بخوارزميات وشبكات معقدة.

ومن دون بناء هذه القدرات، سيبقى العراق متأخراً خطوة أو أكثر عن شبكات غسل الأموال،

التي تعرف كيف تستغل الثغرات التقنية والقانونية والمؤسسية.

حماية الاقتصاد الوطني والثقة العامة

كل دينار غير مشروع ينجح في العبور عبر المنظومة المالية يمثل خسارة للاقتصاد الوطني. فهو لا يضر بالأرقام المالية فقط، بل يشوه المنافسة العادلة، ويستنزف موارد الدولة، ويمنح الشبكات غير القانونية قدرة أكبر على النفوذ داخل الاقتصاد والسياسة.

كما أن انتشار غسل الأموال يضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات المالية والرقابية، ويجعل المستثمر النزيه في موقع أضعف أمام المنافس غير المشروع. لذلك، لا يمكن فصل مكافحة غسل الأموال الإلكترونية عن إصلاح الاقتصاد، وحماية بيئة الأعمال، وتعزيز سيادة القانون.

خاتمة: المعركة بين سرعتين

في النهاية، لم تعد المعركة الحقيقية بين المجرم ورجل القانون بالمعنى التقليدي، بل بين سرعة التكنولوجيا الإجرامية وسرعة التكنولوجيا الرقابية. فإذا كانت شبكات غسل الأموال تستخدم الخوارزميات، والذكاء الاصطناعي، والمواقع الإلكترونية،

والمحافظ الرقمية لإخفاء الأموال، فإن مواجهتها تتطلب استثماراً مماثلاً في التكنولوجيا، والكوادر البشرية، والتشريعات الحديثة. إن غسل الأموال الإلكتروني في العراق تحدٍّ يتجاوز حدود الجريمة المالية، لأنه يمس الاقتصاد الوطني، وعدالة السوق، وثقة الناس بالدولة. ولذلك، فإن بناء رقابة رقمية ذكية لم يعد خياراً إدارياً، بل ضرورة وطنية لحماية المال العام والاقتصاد والمستقبل.

طباعة النقد في أزمة إغلاق هرمز: انتحار اقتصادي في زمن الأزمات

حيدر عبدالجبار البطاط

هـذا المقـال يتنـاول سياسـة إذا نُفـذت، فإنهـا سـتُلقي بظلالهـا الكارثيـة علـى كل مواطـن عراقـي، وسـتحوّل الأزمـة الماليـة المؤقتـة إلـى أزمـة معيشـية ونقديـة طويلـة الأمـد.

أولاً: المشـهد الراهـن — أزمـة هرمـز والضائقـة الماليـة

يمـر العـراق اليـوم بامتحـان اقتصـادي عسـير، إذ أسـفر إغلاق مضيـق هرمـز عـن شـلل حـاد فـي صـادرات النفـط الخـام، وهـو العصـب الـذي يغـذي أكثـر مـن ٩٥٪ مـن إيـرادات الدولـة.

وفـي خضـم هـذا الواقـع المـأزوم، تتسـرب مـن أروقـة القـرار أحاديـث عـن نيـة الحكومـة اللجـوء إلـى طباعـة الأوراق النقدية لسـد عجـز الموازنـة وتمويـل الرواتـب والتشـغيل.

إن مـن واجـب كل مختـص أميـن أن يرفـع صوتـه عالياً ليقـول بـكل وضـوح: إن طباعـة النقـد لتغطيـة العجـز المالـي، فـي غيـاب إنتـاج حقيقـي، هـي انتحـار اقتصـادي بطـيء وواسـع الأثـر.

ثانيـاً: الجانـب المظلـم — الكوارث الخفيـة لطباعـة النقد

١. التضخـم المفـرط: الضريبـة الخفيـة علـى الفقـراء

حيـن تضـخ الدولـة نقـوداً دون أن يقابلهـا إنتـاج سـلعي أو خدمـي حقيقـي، ترتفـع الأسـعار ارتفاعـاً جنونيـاً. ويُعـد التضخـم ضريبـة رجعيـة قاسـية، لأنـه يُفقـر الفقيـر أكثـر، ويمحـو مدخـرات الطبقـة الوسـطى التـي كوّنتهـا خلال عقـود، ويذيـب القـوة الشـرائية للراتـب فـي غضـون أشـهر.

وقـد قدمـت تجـارب دوليـة عديـدة نمـاذج صارخـة علـى هـذا الخطـر. ففـي فنـزويلا عـام ٢٠١٨، تجـاوز التضخـم مليـون بالمئـة، حتـى أصبـح المواطـن يحمـل حقيبـة مـن النقود لشـراء رغيـف. وفـي زيمبابـوي عـام ٢٠٠٨، أُصـدرت ورقـة نقديـة مـن فئـة مئـة تريليـون دولار، لكنهـا لـم تكـن تكفـي لشـراء وجبـة. أمـا فـي لبنـان بيـن عامـي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، فقـد سـاهمت الطباعـة الجزئيـة غيـر المباشـرة فـي تدميـر الليـرة وإذابـة الودائـع المصرفيـة.

٢. انهيـار سـعر الصـرف وتـآكل الدينـار

كلمـا ضُخـت كتلـة نقديـة إضافيـة دون رصيـد إنتاجـي، فقـد الدينـار العراقـي جـزءاً مـن قيمتـه أمـام العـملات الأجنبيـة.

وفـي بلـد يسـتورد معظـم احتياجاتـه الغذائيـة والدوائيـة والاسـتهلاكية، يعنـي انهيـار العملـة ارتفاعـاً مباشـراً وفوريـاً فـي تكلفـة المعيشـة.

فـكل انخفـاض بنسـبة ١٠٪ فـي قيمـة الدينـار قـد يـؤدي إلـى ارتفـاع يتـراوح بيـن ١٠٪ و١٥٪ فـي أسـعار المـواد الغذائيـة المسـتوردة. كمـا أن احتياطـي العـراق الأجنبـي، مهمـا بلـغ، لا يسـتطيع الدفـاع عـن سـعر الصـرف إلـى الأبـد إذا اسـتمرت الطباعـة بلا ضوابـط إنتاجيـة ومالية.

٣. تـآكل الثقـة وهـروب رأس المـال

يقـوم الاقتصـاد علـى الثقـة قبل الأرقـام. وحيـن يـرى المسـتثمر المحلـي أو الأجنبـي أن الدولـة تطبـع النقـد لتمويـل نفسـها، فإنـه يفسـر ذلـك بوصفـه إفلاسـاً مقنعـاً أو عجـزاً عـن إدارة المـوارد.

عندهـا تبـدأ الأمـوال بالهـروب إلـى الـدولار والذهـب والعقـار خـارج البـلاد، ويتحـول النزيـف المالـي إلـى عامـل إضافـي

يفاقم الأزمة بدلاً من تهدئتها.

وتظهر آثار ذلك في شح السيولة الحقيقية رغم وفرة الأوراق النقدية، وارتفاع حاد في الدولرة، حيث يلجأ الناس إلى الدولار وسيلة للادخار والتبادل، إضافة إلى شلل الاستثمار الخاص، إذ لا يمكن لأي مشروع ناجح أن ينمو في بيئة تضخمية مرتفعة وغير مستقرة.

٤. انهيار الخدمات الحكومية بعد وهم مؤقت

قد تبدو طباعة النقد في البداية حلاً سريعاً: تُصرف الرواتب، وتُفتح أبواب المصالح، وتهدأ الشوارع مؤقتاً.

لكن هذا الهدوء الخادع لا يدوم إلا أسابيع أو أشهراً، ثم تتفجر الأزمة الاجتماعية بأضعاف حدتها، عندما يكتشف كل موظف أن راتبه لم يعد يكفي لتغطية نصف احتياجاته الشهرية.

فالموظف الذي يتسلم مليون دينار قد يجد أن راتبه لا يعادل فعلياً إلا ٤٠٠ ألف دينار بالقوة الشرائية الحقيقية. ومع الوقت، تبدأ الاحتجاجات والمطالبات برفع الأجور، فتدخل الدولة في حلقة مفرغة لا نهاية لها: طباعة نقد، ثم تضخم، ثم مطالبات، ثم طباعة جديدة.

٥. فقدان السيادة على السياسة النقدية

حين يصبح البنك المركزي أداة لتمويل العجز، لا حارساً للنقد والاستقرار، تفقد الدولة استقلالية قرارها المالي والنقدي.

وفي هذه الحالة، تجد الدولة نفسها رهينة لمزاج الأسواق والدائنين والمؤسسات المالية الدولية، وهو ما يعني التنازل التدريجي عن السيادة الاقتصادية، وتحويل القرار النقدي من أداة لحماية الاستقرار إلى وسيلة لترحيل الأزمة.

ثالثاً: العلاج — البدائل الواقعية والسياسات الرشيدة

الأزمة حقيقية، والضائقة صعبة، لكن المشرط الصحيح للجراح لا يعني قطع الوريد. فهناك مسار علاجي متكامل يمكن أن ينقذ العراق دون أن يوقعه في فخاخ التضخم وانهيار العملة.

أ. ترشيد الإنفاق الحكومي: قطع الهدر لا قطع الخدمات

ينبغي أن يبدأ الإصلاح من وقف الهدر لا من المساس بالخدمات الأساسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراجعة عقود الاستشارات الأجنبية، والتقليص الفوري للعقود غير الضرورية، وتجميد مشاريع البناء الحكومي غير الاستراتيجية لمدة تتراوح بين ١٢ و١٨ شهراً.

كما يجب إلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة لشركات استيراد الكماليات، وتدقيق قوائم الموظفين لإزالة الأسماء الوهمية، وهي مشكلة تكشف عنها إحصاءات ديوان الرقابة المالية سنوياً.

ب. تخفيض الرواتب العليا: العدالة في الأزمة

لا عدل في أن يتحمل صغار الموظفين وزر الأزمة، بينما تبقى رواتب الدرجات العليا والمخصصات الحكومية السخية دون مساس.

لذلك، يمكن فرض تخفيض بنسبة ٤٠٪ إلى ٥٠٪ على رواتب الدرجة الخاصة، وتخفيض بنسبة ٢٥٪ إلى ٣٠٪ على رواتب الدرجات الأولى والثانية، مع إيقاف منح الأراضي الحكومية والمزايا العينية للمسؤولين طوال فترة الأزمة.

كما ينبغي تجميد العلاوات الإضافية والمكافآت التقديرية في القطاع العام، إلى حين تجاوز المرحلة المالية الحرجة.

ج. تفعيل الإيرادات غير النفطية: التنويع الواجب

لا يمكن لدولة أن تبقى رهينة لمورد واحد مهما بلغت أهميته. ولذلك فإن تفعيل الإيرادات غير النفطية لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة وطنية.

ويشمل ذلك تفعيل الضريبة على الاستيراد، وتحسين التحصيل الجمركي، ورقمنة الجباية الضريبية لسد ثغرات التهرب الضريبي الواسعة، إضافة إلى تفعيل رسوم المنافذ الحدودية والمطارات وعقود الاستثمار السياحي.

رابعاً: دروس التاريخ — حين طبعت الدول النقد فأحرقت نفسها

هذه ليست نظريات أكاديمية، بل جروح تاريخية موثقة. فقد دفعت دول كثيرة ثمناً باهظاً عندما لجأت إلى طباعة النقد لعلاج أزمات مالية عميقة دون إصلاح اقتصادي حقيقي.

الدولة	الفترة	سبب الطباعة	النتيجة الكارثية
ألمانيا	١٩٢١ ـ ١٩٢٣	تسديد ديون الحرب	تضخم مدمر وتدهور اجتماعي
زيمبابوي	٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨	تمويل الميزانية	تضخم تريليوني وانهيار تام
فنزويلا	٢٠١٣ ـ ٢٠١٩	نقص إيرادات النفط	تضخم بلغ مليون بالمئة وموجة هجرة واسعة
لبنان	٢٠١٩ـ٢٠٢٣	دعم المصارف وتمويل العجز	إفقار واسع وانهيار قيمة الليرة الأرجنتين أزمات دورية عجز موازنة هيكلي متكرر إفلاسات متعاقبة وأزمات نقدية متكررة

خامساً: الخاتمة — صوت المختص أمام لحظة المصير

إن أزمة إغلاق هرمز ضائقة حقيقية، لكنها مؤقتة بطبيعتها. أما التضخم الذي يولده الإفراط في طباعة النقد، فهو جرح دائم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأمم، وكثيراً ما يترك ندوباً تحتاج إلى سنوات طويلة للتعافي منها.

إن العراق بلد يمتلك ثروة نفطية هائلة، وأرضاً خصبة، وشعباً مجتهداً. وكل ما ينقصه هو قرار سياسي شجاع يختار طريق الإصلاح الصعب، بدلاً من المخدر السهل والمميت.

وأقول لمتخذي القرار بكل مسؤولية وأمانة: لا تُشعلوا النار في بيتنا لتدفئته، بل ابحثوا عن الحطب الحقيقي.

هل تستطيع حكومة علي الزيدي كسر لعنة الاقتصاد الريعي في العراق؟

سيف الحلفي

إذا نظرنا إلى العراق بعين اقتصادية وسياسية بحتة، وبحثنا بتجرد عن الأسباب التي منعته من التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد سوق متنوع ومنتج، سنجد أن المشكلة لم تكن في نقص الموارد أو الأموال أو الموقع الجغرافي، بل في طبيعة النموذج الاقتصادي والسياسي الذي ترسخ عاماً بعد عام.

لقد ظل الاقتصاد العراقي، طوال سنوات طويلة، أسيراً للريع النفطي، معتمداً على إيرادات النفط بوصفها المصدر شبه الوحيد لتمويل الدولة. وفي اعتقادي، فإن الأسباب الأكثر منطقية التي أعاقت التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي المتنوع تبدأ من لعنة النفط، أو ما يُعرف اقتصادياً باسم المرض الهولندي.

لعنة النفط والمرض الهولندي

عندما تحصل الدولة على معظم إيراداتها من النفط، تصبح أقل حاجة إلى الضرائب والإنتاج المحلي.

وهنا تبدأ المشكلة، لأن الحكومات السابقة موّلت نفسها من بيع النفط، واستسهلت هذا الطريق بدلاً من الاعتماد على النشاط الاقتصادي للمواطنين والشركات.

وبمرور الوقت، تحولت الدولة إلى موزّع للريع، لا إلى محرّك للإنتاج.

وتراجع دور الصناعة والزراعة والاستثمار المحلي، بينما تضخم دور الإنفاق الحكومي بوصفه الأداة الأساسية لإدارة الاقتصاد والمجتمع.

التوظيف الحكومي كأداة سياسية

خلال سنوات طويلة من رحلة التغيير الديمقراطي في العراق، استخدمت الحكومات المتعاقبة التعيينات الحكومية كوسيلة لامتصاص البطالة وكسب التأييد الشعبي والانتخابي.

وقد تبدو هذه الخطة ذكية من زاوية كسب الأصوات، لكنها كانت مكلفة جداً على حساب العراق وشعبه واقتصاده.

فقد أدت إلى تضخم الجهاز الحكومي بشكل يفوق الحاجة الفعلية للاقتصاد، وأصبحت الرواتب والأجور عاملاً مخيفاً يستنزف الميزانيات المالية للدولة.

لقد تجاوزت الرواتب والأجور، بحسب ما يرد في النقاشات الاقتصادية، سبعين تريليون دينار عراقي سنوياً، في حين لم يحظَ القطاع الخاص بالدعم والتشريعات والحماية الكافية ليصبح بديلاً حقيقياً للتشغيل.

ونتيجة لذلك، تكرس اعتماد المواطنين على الوظيفة الحكومية بوصفها الخيار الأكثر استقراراً وأماناً، فتراجعت قدرة القطاع الخاص على استقطاب الكفاءات والاستثمارات، وازدادت فاتورة الرواتب الحكومية سنة بعد أخرى.

غياب الاستمرارية في الخطط الاقتصادية

مشكلة أخرى واجهها العراق هي غياب الاستمرارية.

فكل حكومة تأتي بخطة جديدة، وتترك ما بدأته الحكومة السابقة، بينما تحتاج الصناعة والزراعة إلى خطط تمتد لعشر سنوات أو عشرين سنة حتى تنهض وتنتج وتنافس.

ولا يمكن بناء اقتصاد متنوع عبر قرارات متقطعة أو مشاريع موسمية.

فالتحول الاقتصادي يحتاج إلى رؤية ثابتة، وتشريعات مستقرة، ومؤسسات قادرة على حماية المسار التنموي من التقلبات السياسية والحكومية.

التأثيرات الإقليمية وتحويل العراق إلى سوق مستهلكة

أصبح العراق، وللأسف الشديد، سوقاً كبيرة لدول الجوار. فبعض القوى الإقليمية تستفيد من بقاء العراق مستورداً أكثر من كونه منتجاً ومنافساً.

بعد عام ٢٠٠٣، فُتحت الأسواق والحدود دون حماية ذكية، فدخلت البضائع الأجنبية بكميات هائلة وبأسعار منخفضة. وبذلك تمت مكافأة دول الجوار على حساب المنتج العراقي، وقُتل المنتج الوطني، وتراجعت الصناعة المحلية، ولم يحصل المنتج العراقي على حماية أو دعم كافيين.

إن فتح السوق دون سياسة إنتاجية وحماية مدروسة لا يصنع اقتصاد سوق حقيقياً، بل يحول البلد إلى مستهلك دائم لمنتجات الآخرين.

ضعف التمويل المصرفي

من المشكلات العميقة أيضاً ضعف التمويل المصرفي.

فقد ظلت المصارف العراقية، طوال السنوات السابقة، تركز على التحويلات الدولارية والربح السريع من الدولار، وتركت الأنشطة المصرفية المتنوعة والتمويل التنموي.

كما تراجعت فكرة تمويل المشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة، وهي المشاريع التي يفترض أن تشكل أساس التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج.

ولا يمكن لأي اقتصاد أن يتحول إلى الإنتاج الحقيقي ما لم يمتلك جهازاً مصرفياً قادراً على تمويل الصناعة والزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا الاكتفاء بالدوران حول الدولار والتحويلات قصيرة الأجل.

لعنة الفساد والفاسدين وغياب ا ليقين

لا يمكن للمستثمر أن يعمل في بيئة يسودها الفساد وعدم اليقين.

فالمستثمر يبحث عن الاستقرار القانوني والإداري، وعن ثبات السياسات الاقتصادية، وعن قضاء يحمي الحقوق، وإدارة لا تبتز المشاريع.

وعندما ترتفع المخاطر، يهرب رأس المال إلى العقار أو إلى الخارج.

وهنا يصبح الاقتصاد العراقي ضحية للاقتصاد السياسي وتبعاته، لا ضحية الاقتصاد وحده.

لقد استفادت قوى سياسية واقتصادية، على مدى عقود، من نموذج الاستيراد والإنفاق الحكومي.

ولذلك لم يكن لديها حافز حقيقي لتغيير النموذج الاقتصادي الريعي أو الانتقال إلى اقتصاد متنوع ومنتج.

غياب المشروع الوطني
ا لا قتصا د ي
كل هذه العوامل أدت إلى غياب المشروع الوطني الاقتصادي.

فالعراق امتلك مشاريع سياسية وأمنية كثيرة،

لكنه لم يمتلك حتى الآن مشروعاً اقتصادياً وطنياً متكاملاً ومستمراً وشاملاً ومتفقاً عليه.

لقد فعلت دول مثل الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ذلك،

حين امتلكت مشاريع اقتصادية تنموية استمرت لعقود، وتجاوزت حدود الحكومات والأحزاب والدورات الانتخابية.

أما في العراق، فالمشكلة ليست في قلة الأموال أو الموارد أو الأراضي أو الموقع الجغرافي،

بل في أن الاقتصاد الريعي خلق شبكة مصالح واسعة للطبقات والزعامات والأحزاب السياسية، وهي شبكة لا ترغب في التغيير بسبب الأنا السياسية وتضارب المصالح.

من تقاسم الموارد إلى صناعة الموارد
إن نجاح الإصلاح الاقتصادي في العراق يتطلب تغيير الأنا السياسية للأحزاب،
وتحويل التنافس من تقاسم الموارد المالية إلى صناعة الموارد.
فالتحول إلى اقتصاد منتج لا يحتاج فقط إلى مصانع ومزارع،

بل يحتاج إلى إرادة سياسية ومؤسسات قوية قادرة على تغيير الحوافز الاقتصادية التي ترسخت خلال عقود طويلة.

كما يحتاج إلى شجاعة في إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمواطن،

وبين الدولة والسوق، وبين السياسة والاقتصاد، بحيث يصبح الإنتاج لا التوزيع، والكفاءة لا الولاء، والاستثمار لا الريع، هي القواعد التي تحكم المستقبل.

هل تستطيع حكومة علي الزيدي كسر اللعنة؟
نعود إلى السؤال الأساسي:
هل تستطيع حكومة علي الزيدي تغيير الوضع الاقتصادي وكسر لعنة الاقتصاد الريعي في العراق؟

الإجابة لا تتوقف على الوعود ولا على العناوين العامة،

بل على القدرة على بناء مشروع اقتصادي وطني طويل الأمد،

يحرر العراق من الاعتماد الأحادي على النفط،

ويعيد الاعتبار للزراعة والصناعة والقطاع الخاص والتمويل المصرفي المنتج.

فإذا بقيت أدوات الإدارة نفسها، والعقلية نفسها، وشبكات المصالح نفسها،

فلن يكون الحديث عن كسر الاقتصاد الريعي سوى شعار جديد في دورة قديمة.

أما إذا توفرت الإرادة السياسية، والاستمرارية المؤسسية، والحماية الذكية للمنتج الوطني،
وإصلاح النظام المصرفي، ومحاربة الفساد، وبناء مشروع اقتصادي مستمر، فقد يمتلك العراق فرصة حقيقية للخروج من أسر الريع النفطي.

العراقيون بين الصبر القسري والامل المؤجل

إحسان الموسوي

يعيش العراقيون اليوم تحت وطأة أزمة مركبة تتجاوز حدود الكهرباء والوقود،
لتكشف عن بنية أعمق من الخلل الإداري والفساد وضعف المساءلة داخل مؤسسات الدولة.
فالأزمات المتكررة لم تعد تُقرأ بوصفها مجرد إخفاقات خدمية عابرة، بل باتت تبدو،
في نظر كثيرين، جزءاً من نمط سياسي يستهلك غضب الناس، ويعيد تدوير الوعود،ويشغل الرأي العام بشعارات ملاحقة الفاسدين، بينما تبقى شبكات النفوذ الحقيقي أكثر قدرة على الإفلات من الحساب.

سؤال الثقة بالدولة
السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه اليوم ليس فقط: لماذا تتكرر أزمة الكهرباء والوقود؟
بل: لماذا لم تنجح الدولة، رغم سنوات طويلة من الإنفاق والوعود والخطط، في بناء منظومة خدمات مستقرة يشعر بها المواطن في حياته اليومية؟

وحين يرى المواطن أن القانون يُطبق بقسوة على الضعيف،بينما يخف أو يتعطل أمام أصحاب النفوذ، تتعمق أزمة الثقة بين الشارع والدولة.

وهنا يبرز سؤال مشروع عن دور الأجهزة الرقابية والقضائية والادعاء العام في متابعة ملفات الهدر الكبرى،
ومحاسبة المسؤولين عن المشاريع الوهمية والعقود المتعثرة التي استنزفت أموال الشعب من دون نتائج ملموسة.

أزمة الخدمات كمرآة للفساد
الكهرباء والوقود والماء والنقل ليست ملفات خدمية منفصلة عن السياسة، بل هي مرايا تكشف طبيعة إدارة الدولة.
فحين تتكرر الأزمة نفسها كل صيف، وحين تُعاد الوعود نفسها كل عام،
وحين تُصرف الأموال من دون أن يلمس المواطن تحسناً حقيقياً، يصبح السؤال عن الفساد والرقابة والكفاءة سؤالاً وجودياً لا إدارياً فقط.
إن فشل الخدمة العامة لا يعني غياب الإمكانات دائماً، بل قد يعني غياب الإدارة الرشيدة،
أو ضعف التخطيط، أو تغلب المحاصصة على الكفاءة، أو تحوّل مؤسسات الدولة إلى ساحات نفوذ تتصارع فيها المصالح.

ثلاث ركائز للأزمة المستمرة
يمكن قراءة الأزمة العراقية الراهنة من خلال ثلاث ركائز أساسية. الأولى هي صناعة أزمة دائمة في الكهرباء والوقود والخدمات،
تجعل حياة المواطن معلقة بالوعود، وتمنعه من الشعور بالاستقرار حتى في أبسط تفاصيل الحياة اليومية.
والثانية هي استخدام شعار مكافحة الفساد كغطاء إعلامي أو سياسي، لا بوصفه مشروعاً حقيقياً لمحاسبة كبار الفاسدين، بل أحياناً كأداة لتصفية الحسابات بين القوى المتصارعة.

أما الثالثة فهي استغلال الأزمات لترسيخ بقاء النظام القائم عبر إنهاك المجتمع،

وإبقائه في دائرة القلق المستمر، بحيث ينشغل المواطن بتأمين الكهرباء والوقود والراتب والخدمة، بدلاً من مساءلة البنية السياسية التي تعيد إنتاج الأزمة.

بين القانون والانتقائية
لا تنهار هيبة الدولة فقط عندما تغيب الخدمات،
بل عندما يشعر المواطن أن القانون لا يعمل بالمعايير نفسها على الجميع.
فحين يُحاسب الصغير ويُستثنى الكبير، وحين تُفتح ملفات وتُغلق أخرى وفق الحسابات السياسية،
تتحول مكافحة الفساد من مفهوم قانوني إلى أداة انتقائية تفقد معناها.
المشكلة هنا ليست في غياب النصوص القانونية،
بل في ضعف الإرادة المؤسسية لتطبيقها على الجميع من دون استثناء.
وهذا ما يجعل المواطن يتساءل: هل الأزمة في نقص الصلاحيات،
أم في غياب الشجاعة السياسية لمواجهة شبكات الفساد العميقة؟

الصبر القسري
الصبر الذي يعيشه العراقيون لم يعد صبراً اختيارياً،
بل صبر قسري تفرضه منظومة معقدة من العجز والخوف وانعدام البدائل.
فالمواطن يصبر لأنه لا يملك قدرة فردية على إصلاح الكهرباء،
ولا يستطيع وحده وقف الهدر،
ولا يملك بديلاً فورياً عن مؤسسات الدولة، مهما ضعفت أو تراجعت.

يصبر لأنه ينتظر راتباً، أو خدمة، أو فرصة عمل، أو وعداً جديداً بالإصلاح. لكنه في كل مرة يكتشف أن الأمل مؤجل،
وأن الأزمة تعود بالشكل نفسه،
وربما بثمن أعلى.

الأمل المؤجل
الأمل في العراق لم يمت،
لكنه أصبح مؤجلاً بصورة دائمة.
كل حكومة تأتي بخطاب إصلاح،
وكل صيف يأتي بوعود جديدة للكهرباء،وكل أزمة تُفتح معها ملفات مكافحة الفساد، لكن النتائج التي يلمسها المواطن تبقى محدودة.وهنا تكمن خطورة الفجوة بين الخطاب والواقع. فكلما اتسعت هذه الفجوة،

تراجعت ثقة الناس بالمؤسسات، وازداد الشعور بأن الدولة لا تعالج الأزمة، بل تديرها وتؤجل انفجارها.

إدارة الفوضى بدل حلها
المشهد العراقي الحالي يؤكد أن الأزمة ليست عابرة،
بل جزء من طريقة إدارة سياسية تقوم على امتصاص الغضب لا معالجة أسبابه.
فبدلاً من حلول جذرية في الطاقة، والوقود، والمشاريع، والرقابة، والعدالة الاجتماعية،
يجري التعامل مع الأزمات كملفات موسمية: أزمة كهرباء في الصيف،= أزمة وقود عند الاختناق، أزمة رواتب عند تراجع الإيرادات، وأزمة فساد عند كل صراع سياسي.

هـذه الإدارة لا تنتـج دولـة قويـة، بـل تنتـج مجتمعـاً مرهقـاً، ومؤسسـات متآكلـة، وثقـة عامـة تتراجـع سـنة بعـد أخـرى.

المحاصصة وتعطيل التخطيط

إن اسـتمرار غيـاب التخطيـط الحقيقـي، وإدارة المـوارد بعقليـة المحاصصـة، جـعلا المواطـن يفقد ثقتـه تدريجيـاً بقـدرة المؤسسـات علـى معالجـة الأزمـات المتراكمـة. فـكل صيـف يعيـد المشـهد ذاتـه، وكل وعـود الإصلاح تتكـرر مـن دون نتائـج ملموسـة علـى الأرض،الأمـر الـذي يعمـق الفجـوة بيـن الشـارع والطبقـة السياسـية، ويزيـد حالـة الاحتقـان الشـعبي. كمـا أن تعطيل المشـاريع الحيويـة، وغيـاب الرقابـة الفعليـة علـى الإنفـاق العـام، فتحـا البـاب أمـام مزيـد مـن الهـدر المالـي والإداري،فـي وقـت يواجـه فيـه المواطـن ضغوطـاً معيشـية متصاعـدة، وقلقـاً متزايـداً مـن الفقـر والبطالـة وانسـداد الفـرص.

الفقر والبطالة كقنبلة اجتماعية

لا يمكـن فصـل أزمـة الخدمـات عن أزمـة المعيشـة.= فحيـن تتراجـع الكهربـاء، وترتفـع كلفـة المولـدات، وتتكـرر أزمـات الوقود،وتتقلـص فـرص العمـل، يتحـول الخلـل الخدمـي إلـى ضغـط اجتماعـي مباشـر علـى الأسـر. والأخطـر أن شـريحة الشـباب، وهـي الكتلـة الأكبـر والأكثـر حساسـية،تجد نفسـها بيـن بطالـة أو عمـل هـش أو انتظـار وظيفـة حكوميـة قـد لا تأتـي. وعندمـا تتراكـم البطالـة مـع ضعـف الخدمـات وغيـاب العدالـة، يصبـح الاسـتقرار الاجتماعـي مهـدداً لا بسـبب حـدث سياسـي كبيـر، بـل بسـبب تفاصيـل يوميـة صغيـرة تتكـرر حتـى تصبح عبئـاً لا يُحتمـل.

أين الإصلاح الحقيقي؟

الإصلاح الحقيقـي لا يبـدأ بالشـعارات، بـل بإعـادة بنـاء مؤسسـات الدولـة علـى أسـاس الشـفافية والكفـاءة والمسـاءلة. وهـذا يتطلب تفعيـل الـدور الرقابي والقانونـي بصـورة جديـة، ومراجعة ملفـات الهـدر الكبرى،وربـط الإنفـاق العـام بالنتائـج، وإخضاع المشـاريع والعقـود للتدقيـق الفنـي والمالـي، وفتـح ملفـات الفسـاد الكبـرى مـن دون انتقائيـة. كمـا يتطلـب إصلاح قطـاع الكهربـاء مـن جـذوره، لا عبـر حلـول ترقيعيـة موسـمية،بل مـن خلال معالجـة الإنتـاج والنقـل والتوزيـع والجبايـة والوقـود والاسـتيراد والربـط الإقليمـي ضمن رؤيـة واحـدة.

مـن حمايـة السـلطة إلـى حمايـة المواطـن

الدولـة التـي تُـدار لحمايـة توازنـات السـلطة لا تسـتطيع أن تحمـي المواطـن بصـورة كاملـة.

أمـا الدولـة التـي تُبنـى علـى خدمة المواطـن، فإنهـا تجعـل الكهربـاء والوقـود والصحـة والتعليـم والعمل مؤشـرات علـى شـرعيتها وكفاءتهـا. ولهـذا فـإن العـراق لا يحتـاج فقـط إلـى خطـط فنيـة،بـل إلـى تغييـر فـي فلسـفة الحكـم: مـن إدارة الـولاءات إلـى إدارة النتائـج، ومـن حمايـة المحاصصـة إلـى حمايـة المـال العـام، ومـن تدويـر الوعـود إلـى مسـاءلة الأداء.

خطر الانفجار الاجتماعي

إذا اسـتمر هـذا النمـط مـن إدارة الأزمـات، فـإن الصبـر القسـري قـد يتحـول إلـى انفجـار اجتماعـي،

الأمـل المؤجـل قـد يتحـول إلـى يـأس شـامل يهـدد بقـاء الدولـة نفسـها.فالمجتمعات لا تنفجـر دائمـاً بسـبب حـدث واحـد، بـل بسـبب تراكـم طويـل مـن الإحباط، والحرمـان، والشـعور بالظلـم، وفقـدان الثقـة.

وحيـن يصـل المواطـن إلـى قناعـة أن الدولـة لا تسـمعه إلا عنـد الغضـب، ولا تتحـرك إلا تحـت الضغـط، تصبـح العلاقـة بيـن الشـارع والسـلطة قائمـة علـى التوتـر لا الثقـة.

خاتمة

العراقيـون لا يطلبـون معجـزة. إنهـم يطلبـون دولـة تعمـل، ومؤسسـات تحاسـب، وخدمـات تسـتقر، وقانونـاً يطبـق علـى الجميـع، ومـالاً عامـاً لا يتحـول إلـى غنيمـة.

الأزمـة ليسـت فـي الكهربـاء وحدهـا، ولا فـي الوقـود وحـده، بـل فـي طريقـة إدارة الدولـة ومواردهـا وأولوياتهـا.

وإذا أرادت الدولـة أن تسـتعيد ثقـة العراقييـن، فعليهـا أن تثبت أن مكافحـة الفسـاد ليسـت شـعاراً، وأن الإصلاح ليـس خطاباً، وأن القانـون ليـس أداة انتقائيـة، وأن المواطـن ليـس مجـرد رقـم ينتظـر وعـداً جديـداً.

فالعـراق لا يسـتطيع أن يبقـى إلـى الأبـد بيـن الصبـر القسـري والأمـل المؤجـل. إمـا أن تتحـول الوعـود إلـى نتائـج، أو تتحـول الخيبـة إلـى سـؤال أكبـر عـن معنـى الدولـة نفسـها.

٦،٧ تريليون دينار عجزاً في ٤ أشهر الخزينة تحت الضغط والرواتب تبتلع معظم الإيرادات

د. صفاء الشمري

عجز ٦،٧ تريليون دينار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٦ يضع الخزينة العراقية أمام اختبار مالي حساس، ويعيد طرح السؤال الأهم: هل تكفي أموال الدولة حتى نهاية العام، أم أن العراق يواجه أزمة إدارة مالية قبل أن يواجه أزمة رواتب؟ مع نهاية الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٦، تكشف الأرقام المالية عن واحدة من أهم الإشارات التحذيرية التي تستوجب الوقوف عندها بجدية. فقد بلغت إيرادات العراق العامة نحو ٣١،١ تريليون دينار، مقابل نفقات وصلت إلى ٣٧،٨ تريليون دينار، ما أسفر عن عجز فعلي مقداره ٦،٧ تريليون دينار خلال مدة لا تتجاوز ثلث السنة تقريباً.

هذه الأرقام لا تعني بالضرورة أن الدولة تقف على أعتاب العجز عن دفع الرواتب، لكنها تؤكد أن المالية العامة أصبحت أكثر حساسية تجاه أي انخفاض إضافي في أسعار النفط أو أي اضطراب في الصادرات النفطية، خصوصاً أن النفط ما زال يشكل العمود الفقري للإيرادات الحكومية.

الرواتب تبتلع معظم الإنفاق العام

عند تفكيك الأرقام، يتضح أن من أصل ٣٧،٨ تريليون دينار أنفقتها الدولة خلال الأشهر الأربعة الأولى، ذهبت ٣٦،٤ تريليون دينار إلى النفقات الجارية، أي ما يعادل أكثر من ٩٦٪ من إجمالي الإنفاق.

أما الرواتب والأجور وحدها، فقد استحوذت على ٢٩،٦ تريليون دينار، وهو ما يمثل نحو ٧٨٪ من إجمالي الإنفاق العام، وأكثر من ٨١٪ من النفقات الجارية. وهذه النسبة تكشف أن الموازنة العراقية تتحرك ضمن مساحة مالية ضيقة للغاية، حيث تذهب معظم الموارد إلى التزامات شهرية ثابتة، بينما تبقى المساحة المخصصة للاستثمار والتنمية والمشاريع المنتجة محدودة جداً.

الإيرادات غير النفطية لا تزال محدودة

في المقابل، لم تتجاوز الإيرادات غير النفطية ٥،٠٤ تريليونات دينار من أصل نحو ٣١،١ تريليون دينار من الإيرادات الكلية . أي أن مساهمة الإيرادات غير النفطية ما تزال تدور حول ١٦٪ فقط.

وهذا يعني أن الخزينة العامة لا تزال تعتمد بصورة شبه كاملة على النفط لتأمين القسم الأكبر من مواردها المالية.

فكل انخفاض في أسعار النفط، أو تراجع في حجم الصادرات، ينعكس مباشرة على قدرة الدولة على تمويل التزاماتها.

هذه المؤشرات تكشف بوضوح أن المشكلة الحقيقية ليست في حجم الرواتب بحد ذاته فقط،

بل في هيكل الاقتصاد الذي ما زال يعتمد على مورد واحد متذبذب بطبيعته.

أزمة رواتب أم أزمة إدارة مالية ؟

السؤال المطروح اليوم ليس: هل ستتوقف الرواتب غداً؟ بل: هل تستطيع الدولة الاستمرار بهذا النمط المالي دون إصلاح حقيقي؟

فمن الناحية العملية، لا يبدو أن رواتب الموظفين تواجه خطراً مباشراً خلال المدى القريب، لأن الدولة ما زالت تمتلك أدوات متعددة لإدارة السيولة.

تستطيع الحكومة استخدام الاحتياطيات المالية، وإعادة جدولة بعض النفقات الاستثمارية، وإدارة التدفقات النقدية بين الأشهر، وتأجيل بعض الالتزامات غير العاجلة.

لكن استمرار العجز لفترة طويلة دون إصلاحات هيكلية سيؤدي تدريجياً إلى تضييق مساحة المناورة المالية وزيادة الضغط على الخزينة العامة.

ومن هنا، فإن العراق لا يواجه اليوم أزمة رواتب مباشرة بقدر ما يواجه أزمة إدارة مالية وهيكل إنفاق غير متوازن.

العجز السنوي قد يقترب من ٢٠ تريليون دينار

لو افترضنا استمرار العجز الحالي بالمعدل نفسه حتى نهاية السنة،

فإن العجز السنوي قد يقترب من ٢٠ تريليون دينار. غير أن هذا الرقم يبقى تقديراً نظرياً، لأن النفقات والإيرادات النفطية تتغير شهرياً تبعاً لأسعار النفط العالمية ومستويات التصدير والإنفاق الحكومي.

مع ذلك، فإن مجرد ظهور هذا المسار في الأشهر الأولى من السنة يكفي لإطلاق إنذار مبكر.

فالمالية العامة في العراق لا تتحمل تراكم العجز دون معالجة، خصوصاً إذا بقيت النفقات الجارية مرتفعة، وبقيت الإيرادات غير النفطية محدودة، وبقي الاقتصاد الحقيقي ضعيف الإنتاج.

لماذا لا يبدأ الحل من جيب المواطن؟

إدارة الأزمة لا ينبغي أن تبدأ من جيب المواطن.

فتحميل الموظف أو المتقاعد أو أصحاب الدخل المحدود أعباءً إضافية لن يعالج أصل المشكلة، بل قد يزيدها تعقيداً.

التجارب الاقتصادية تؤكد أن الحلول التقشفية التي تستهدف القدرة الشرائية للمواطن غالباً ما تؤدي إلى انكماش اقتصادي، وتراجع النشاط التجاري، وتآكل الإيرادات الحكومية نفسها. فعندما تنخفض قدرة الناس على الشراء، تتراجع الأسواق، وتضعف أرباح الشركات، وتنخفض الجباية، ويتسع الركود.

لذلك، فإن أي معالجة مالية جادة يجب أن تميز بين ضبط الهدر وترشيد الإنفاق من جهة، وبين تحميل الفئات الهشة كلفة الأزمة من جهة أخرى.

تعظيم الإيرادات غير النفطية

الحل الأكثر واقعية يبدأ من تعظيم الإيرادات غير النفطية عبر إصلاح النظام الضريبي والكمركي، وإغلاق منافذ التهرب، وتوسيع

الأتمتة الإلكترونية للجباية، وإعادة النظر في ملف الإعفاءات والاستثناءات التي تستنزف موارد الدولة.

فالعراق لا يحتاج بالضرورة إلى فرض ضرائب جديدة على المواطنين قبل أن يغلق أبواب الهدر والتهرب والفساد في الجباية والمنافذ الحدودية.

وتشير تقديرات العديد من الخبراء إلى أن معالجة الهدر في المنافذ الحدودية والجباية الضريبية يمكن أن تضيف عدة تريليونات من الدنانير سنوياً إلى الخزينة.

وهذا المسار أكثر عدالة من تحميل أصحاب الدخل المحدود كلفة العجز، لأنه يستهدف مناطق الخلل الحقيقي في التحصيل والرقابة والإدارة.

من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق المنتج

في الوقت نفسه، يصبح من الضروري الانتقال من سياسة الإنفاق الاستهلاكي إلى سياسة الإنفاق المنتج.

فالموازنة التي تذهب معظم مواردها إلى الرواتب والنفقات الجارية لا تستطيع بناء اقتصاد قادر على خلق موارد مستدامة.

ينبغي توجيه جزء أكبر من الموارد نحو القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية القادرة على خلق قيمة مضافة، وفرص عمل، وإيرادات دائمة.

فالعراق لا يعاني من نقص الموارد بقدر ما يعاني من ضعف استثمارها وتوظيفها اقتصادياً.

كل دينار يذهب إلى مشروع منتج يمكن أن يخلق دخلاً وفرصة عمل وضريبة مستقبلية.

أما الدينار الذي يذهب إلى الهدر أو الإنفاق غير المنتج، فإنه يوسع العجز ويضعف قدرة الدولة على مواجهة الصدمات.

الفساد والهدر واستنزاف الموارد العامة

يبقى ملف الهدر والفساد المالي والإداري العامل الأكثر تأثيراً في استنزاف الموارد العامة.

فكل دينار يتم توفيره من خلال الحوكمة الرشيدة والرقابة الفاعلة يعادل ديناراً إضافياً لا تحتاج الدولة إلى اقتراضه أو تحميله للمواطن.

ولا يمكن إصلاح المالية العامة من دون إصلاح منظومة الإنفاق العام. فالعجز لا ينتج فقط عن ضعف الإيرادات،

بل ينتج أيضاً عن سوء توجيه الموارد، وتعثر المشاريع، وتضخم العقود، وضعف الرقابة، وتكرار الإنفاق غير المنتج.

لذلك، فإن ضبط الهدر ليس إجراءً إدارياً ثانوياً، بل هو جزء أساسي من الأمن المالي للدولة.

النفط وحده لا يكفي لحماية الموازنة

تكشف الأرقام الحالية أن اعتماد العراق على النفط وحده يجعل الموازنة العامة رهينة لعوامل خارجية لا تتحكم بها الدولة بالكامل.

فأسعار النفط تحددها الأسواق العالمية، وحجم الصادرات قد يتأثر بالعوامل الفنية والسياسية والأمنية واللوجستية.

وفي المقابل، تبقى الالتزامات الشهرية للرواتب والتقاعد والرعاية الاجتماعية ثابتة، ولا يمكن تأجيلها أو تخفيضها بسهولة. وهذا يعني أن أي هزة في الإيرادات النفطية تنتقل بسرعة إلى الخزينة، بينما يصعب تخفيض النفقات بالسرعة نفسها.

من هنا، لا يمكن بناء استقرار مالي طويل الأمد ما لم ينجح العراق في تنويع مصادر الدخل وتوسيع الاقتصاد الحقيقي.

اختبار حقيقي للإدارة المالية

إن قراءة الأرقام الحالية تقود إلى استنتاج مهم:

العراق لا يواجه اليوم أزمة رواتب مباشرة بقدر ما يواجه اختباراً حقيقياً لقدرة الإدارة المالية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

إذا نجحت الحكومة في رفع الإيرادات غير النفطية، وتقليص الهدر، وتنشيط الاقتصاد الحقيقي،

فإن العجز الحالي يمكن احتواؤه دون المساس بالاستقرار الاجتماعي أو القوة الشرائية للمواطن.

أما إذا استمرت البنية الاقتصادية الحالية المعتمدة على النفط وحده، فإن كل أزمة نفطية مستقبلية ستعيد إنتاج المشهد ذاته، ليبقى العجز المالي عنواناً متكرراً في الموازنة العامة، مهما ارتفعت الإيرادات النفطية مؤقتاً.

خاتمة: الخزينة تحت الضغط والإصلاح لم يعد مؤجلاً

في المحصلة، يكشف عجز ٦،٧ تريليون دينار خلال أربعة أشهر أن الخزينة العراقية تحت ضغط حقيقي،

لا بسبب الرواتب وحدها، بل بسبب هيكل مالي يعتمد على النفط، ونفقات جارية ضخمة، وإيرادات غير نفطية محدودة، وهدر إداري ومالي مستمر.

لا تكمن المعالجة في تخويف الموظفين والمتقاعدين، ولا في تحميل المواطن كلفة الاختلال المالي،

بل في إصلاح إدارة المال العام، وتعظيم الإيرادات غير النفطية، وضبط المنافذ والجباية، وتحويل الإنفاق من الاستهلاك إلى الإنتاج.

فالعراق لا يحتاج فقط إلى أموال تكفي حتى نهاية العام، بل يحتاج إلى نموذج مالي يمنع تكرار السؤال نفسه كل عام.

خطة وطنية لإطلاق مشروع القرن العراقي - عراق – ٢٠٥٠
الجزء الأول المقدمة

اياد السماوي

إهداء إلى أبناء العراق
إلى أبناء العراق الذين لم يفقدوا إيمانهم بوطنهم، وإلى الأجيال القادمة التي تستحق أن ترث دولة قوية ومزدهرة، تُهدى هذه الرؤية بوصفها دعوة إلى الأمل والعمل، لا مجرد نص تنموي عابر.

مشروع القرن العراقي وبداية الرؤية
مشروع القرن العراقي ليس مجرد خطة تنموية تمتد حتى عام ٢٠٥٠،
بل رؤية وطنية شاملة تسعى إلى إعادة بناء الدولة العراقية على أسس العلم والإنتاج والعدالة والاستدامة.
فالعراق لم يكن يوماً مجرد بقعة جغرافية على خارطة العالم، بل كان مهد الحضارات الأولى، ومنطلق الكتابة والقانون والزراعة والمدن.
على أرض العراق قامت أعظم الحضارات، ومن بين نهريه العظيمين ولدت أولى صفحات التاريخ الإنساني.
ورغم ما مر به العراق خلال العقود الأخيرة من حروب وأزمات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية،
فإن إرثه الحضاري وطاقاته البشرية وثرواته الطبيعية ما تزال تمنحه القدرة على النهوض من جديد، وصناعة مستقبل يليق بمكانته بين الأمم.
العراق بين إرث الحضارة وتحديات الحاضر
لا تُقاس الأمم العظيمة بحجم الصعوبات التي واجهتها فقط، بل تُقاس بما تمتلكه من إرادة للتغيير،
وقدرة على التخطيط، ورؤية واضحة للمستقبل. ومن هذا المنطلق،
تبرز الحاجة إلى مشروع وطني شامل لا يكتفي بمعالجة مشكلات الحاضر، بل يؤسس لعراق جديد قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.
إن العراق يحتاج إلى رؤية بعيدة المدى تتجاوز منطق الحلول المؤقتة، وتبني دولة منتجة ومزدهرة،
واقتصاداً متنوعاً، ومجتمعاً متماسكاً، ومؤسسات قادرة على خدمة الإنسان العراقي في كل محافظة ومدينة وقرية.
الإنسان العراقي محور التنمية وغايتها
تستند هذه الخطة إلى رؤية واضحة تجعل الإنسان العراقي محور التنمية وغايتها.
فالتنمية الحقيقية لا تبدأ من الأرقام وحدها، بل تبدأ من الإنسان المتعلم، المنتج، المبدع، والقادر على المشاركة في بناء وطنه. ومن هنا، تعمل الرؤية على تحويل الاقتصاد العراقي من الاعتماد المفرط على النفط إلى اقتصاد متنوع يقوم على الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا والخدمات الحديثة.
كما تسعى إلى بناء مؤسسات دولة كفوءة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الأمن المائي والغذائي، والاستثمار في التعليم والصحة والبحث العلمي.
من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج
يمثل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج أحد أهم أهداف مشروع عراق ٢٠٥٠.
فالدولة التي تعتمد بصورة مفرطة على النفط تبقى عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وتفقد تدريجياً قدرتها على بناء قاعدة إنتاجية مستقلة.
لذلك، لا بد من إعادة توجيه الثروة النفطية نحو بناء قطاعات حقيقية قادرة على خلق فرص العمل،
وتعزيز الإنتاج المحلي، ودعم القطاع الخاص، وتوسيع دور الصناعة والزراعة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا.
وبهذا المعنى، لا يصبح النفط غاية الاقتصاد، بل وسيلة لتمويل التحول الوطني الشامل.
مراحل الطريق نحو عراق ٢٠٥٠
إن طريق النهضة ليس قصيراً، لكنه ممكن إذا توافرت الإرادة الوطنية، والإدارة الرشيدة، والتخطيط طويل الأمد.
ولهذا تنقسم هذه الرؤية إلى ثلاث مراحل مترابطة، تشكل معاً خارطة طريق متكاملة لبناء عراق قوي ومزدهر بحلول عام ٢٠٥٠.
تبدأ المرحلة الأولى بمرحلة التأسيس والإصلاح بين عامي ٢٠٢٦ و٢٠٣٠،
وتركز على إصلاح مؤسسات الدولة، واستعادة الثقة العامة، ووضع الأسس القانونية والإدارية والاقتصادية للنهضة.
أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة التنويع الاقتصادي والانطلاق الإنتاجي،
حيث يبدأ العراق بالانتقال العملي من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد قائم على قطاعات متعددة.
ثم تأتي المرحلة الثالثة بوصفها مرحلة التحول نحو اقتصاد المعرفة والريادة الإقليمية، ليصبح العراق مركزاً اقتصادياً ولوجستياً مؤثراً في المنطقة.
مشروع وطني يتجاوز التنمية التقليدية
لا تمثل هذه الخطة مجرد برنامج تنموي تقليدي، بل دعوة وطنية لإطلاق مشروع القرن العراقي.
فهو مشروع يعيد للعراق مكانته التاريخية، ويحوّل ثرواته وإمكاناته إلى قوة اقتصادية وحضارية قادرة على المنافسة والإبداع.
كما يهدف هذا المشروع إلى أن يصبح العراق، بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين،
نموذجاً للدولة الحديثة التي تجمع بين أصالة التاريخ وطموح المستقبل، وبين الهوية الوطنية والانفتاح على العالم، وبين الثروة الطبيعية والاستثمار في الإنسان والمعرفة.
الهدف النهائي لخطة عراق ٢٠٥٠
يتمثل الهدف النهائي لهذه الخطة في بناء عراق مزدهر، منتج، ومستدام، يقوده الإنسان والمعرفة، ويشكل مركزاً اقتصادياً ولوجستياً إقليمياً يربط الخليج بأوروبا وآسيا.
ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الشعارات وحدها، بل يحتاج إلى إصلاح عميق في مؤسسات الدولة، واستقرار أمني، وحوكمة فعالة، وإدارة شفافة للموارد، وشراكة حقيقية

بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع.

الأهداف الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٥٠

تتلخص الأهداف الكبرى لهذه الرؤية بحلول عام ٢٠٥٠ في مجموعة من المؤشرات الاستراتيجية التي تعكس حجم الطموح الوطني المطلوب:

رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ١/٥ تريليون دولار.

خفض الاعتماد على النفط إلى أقل من ٣٠٪ من الإيرادات الحكومية.

تحقيق كهرباء مستقرة على مدار ٢٤ ساعة يومياً.

مضاعفة دخل الفرد الحقيقي أربع مرات.

خفض البطالة إلى أقل من ٥٪.

رفع مساهمة القطاع الخاص إلى أكثر من ٧٠٪ من الاقتصاد.

إدخال العراق ضمن أفضل ٥٠ دولة في مؤشر التنمية البشرية.

تحقيق أمن مائي وغذائي بنسبة تفوق ٨٠٪.

تحويل العراق إلى مركز لوجستي يربط الخليج وأوروبا وآسيا.

شروط النجاح والتحول الوطني

إن هذه الخطة، إذا اقترنت بإصلاح مؤسسات الدولة، والاستقرار الأمني، والحوكمة الفعالة، يمكن أن تحول العراق بحلول عام ٢٠٥٠ من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع يقوم على الصناعة والمعرفة والخدمات اللوجستية والاستثمار البشري.

لكن نجاحها يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ومؤسسات قادرة على التنفيذ، ونظاماً إدارياً يقاوم الفساد، وتخطيطاً طويل الأمد لا يخضع لتقلبات الحكومات أو المصالح الفئوية الضيقة. فالمشاريع الكبرى لا تنجح بمجرد إعلانها، بل تنجح عندما تتحول إلى سياسات عامة ملزمة، وبرامج تنفيذية واضحة، وآليات متابعة ومحاسبة.

خاتمة الجزء الأول

في المحصلة، يمثل مشروع عراق ٢٠٥٠ محاولة لوضع العراق على مسار تاريخي جديد، ينقله من إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل. فهو لا ينظر إلى العراق بوصفه بلداً مثقلاً بالمشكلات فقط، بل بوصفه وطناً يمتلك من الموارد والموقع والإنسان والتاريخ ما يؤهله للنهضة.

وسيكون الجزء الثاني، بعون الله، مخصصاً للمرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والإصلاح بين عامي ٢٠٢٦ و٢٠٣٠، بوصفها القاعدة التي يقوم عليها مشروع القرن العراقي كله.

حساب الخزينة الموحد... خطوة في الاتجاه السليم

د. صادق طعمة البهادلي

يمثل حساب الخزينة الموحد خطوة مهمة في الاتجاه السليم لإصلاح إدارة المال العام في العراق، لا سيما في ظل التحديات المزمنة التي تواجه الدولة، وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي، وضعف كفاءة الإنفاق، والهدر في موارد المؤسسات العامة، وغياب الرؤية الدقيقة لحركة الإيرادات والنفقات اليومية. فالمشكلة في العراق لا تتعلق فقط بضعف الموارد أو تقلب أسعار النفط، بل تتعلق أيضاً بغياب نظام مركزي واضح لإدارة أموال الدولة، ومعرفة أرصدتها الفعلية، وضبط تدفقاتها النقدية، ومنع تشتت الحسابات بين الوزارات والهيئات والمؤسسات. ما هو حساب الخزينة الموحد؟

حساب الخزينة الموحد هو نظام مالي مركزي يهدف إلى تجميع أرصدة الحسابات الحكومية وإدارة إيرادات الدولة ونفقاتها من خلال إطار واحد، يسمح لوزارة المالية بمعرفة الرصيد النقدي الفعلي للدولة بصورة يومية.

ولا يعني ذلك إلغاء صلاحيات المؤسسات الحكومية في تنفيذ برامجها، بل يعني أن الأموال العامة يجب أن تكون مرئية ومراقبة ومقاسة ضمن منظومة مركزية، لا موزعة على حسابات منفصلة يصعب تتبعها. ومن خلال هذا النظام تستطيع الحكومة معرفة ما يدخل إلى الخزينة، وما يخرج منها، وما يبقى في الحسابات، وما يمكن استخدامه لتمويل النفقات العامة دون اللجوء إلى تقديرات غير دقيقة أو حسابات مجزأة.

لماذا يحتاج العراق إلى هذا النظام؟

يحتاج العراق إلى حساب الخزينة الموحد لأن نمط الحسابات المنفصلة ساهم، خلال سنوات طويلة، في إضعاف الرقابة على المال العام.

فالكثير من الإيرادات اليومية للضرائب والكمارك والمرور والتسجيل العقاري والصحة والتعليم وأمانة العاصمة وغيرها من المؤسسات كانت تُدار عبر حسابات متفرقة، في الوقت الذي تحصل فيه هذه المؤسسات أيضاً على تخصيصات من الموازنة العامة. هذا الوضع خلق بيئة مالية معقدة، يصعب فيها معرفة الحجم الحقيقي للإيرادات، كما يصعب فيها تحديد أين تُصرف الأموال، ومن يحتفظ بها، وما إذا كانت تصل فعلاً إلى الخزينة العامة أم تبقى خارجها لفترات طويلة.

من فوضى الحسابات إلى مركزية الرؤية

إن التعامل المركزي مع أرصدة الحسابات المصرفية الحكومية من خلال حساب الخزينة الموحد سيمنح وزارة المالية قدرة أكبر على مراقبة التدفقات النقدية اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية.

كما سيعزز استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحصيل الإيرادات الضريبية والكمركية، والتحكم بالإنفاق الحكومي، ومتابعة حسابات المؤسسات العامة بصورة أكثر شفافية.

فبدلاً من أن تتعامل الدولة مع عشرات أو مئات الحسابات المنفصلة، يصبح لديها مركز مالي واضح، يمكن من خلاله معرفة الموارد المتاحة وتحديد أولويات الإنفاق على أساس بيانات فعلية.

سرقة القرن كدليل على خطورة الفوضى المالية

كشفت قضية سرقة الأمانات الضريبية، المعروفة إعلامياً باسم سرقة القرن، خطورة غياب الرقابة المركزية على أموال الدولة.

فالقضية لم تكن مجرد حادثة فساد عابرة، بل مثال على ما يمكن أن يحدث عندما تتداخل الحسابات المنفصلة، والثغرات الإدارية، وضعف التدقيق، واستغلال بعض الموظفين أو المتنفذين للمعلومات الداخلية.

إن وجود حساب خزينة موحد لا يمنع الفساد وحده بصورة آلية، لكنه يقلل فرصه، لأنه يجعل حركة الأموال أكثر وضوحاً، ويصعّب تمرير العمليات المشبوهة بعيداً عن عين وزارة المالية والجهات الرقابية.

مقاومة الإصلاح متوقعة

من الطبيعي أن يواجه هذا المشروع مقاومة من جهات مستفيدة من بقاء الوضع القديم.

فالحسابات المنفصلة تمنح بعض المؤسسات والشبكات هامشاً أوسع للمناورة، وتسمح بتأخير توريد الإيرادات أو تدويرها أو إخفاء جانب من تفاصيلها. ولهذا فإن تطبيق حساب الخزينة الموحد لن يكون مجرد إجراء فني، بل معركة حوكمة حقيقية مع ثقافة إدارية اعتادت العمل خارج منظومة الشفافية الكاملة.

فالجهات التي استفادت من غياب الرؤية المالية المركزية ستسعى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى إبطاء المشروع أو إفراغه من مضمونه ز

دور وزارة المالية والمحاسب العام

ينبغي أن يكون حساب الخزينة الموحد جزءاً من منظومة معلومات مالية متكاملة، تدار وتراقب من قبل وزارة المالية، ولا سيما دائرة المحاسبة والخزينة العامة المركزية.

فالمحاسب العام لا يجب أن يكون مجرد جهة تسجيل حسابي، بل يجب أن يتحول إلى مركز رقابي ومعلوماتي قادر على متابعة حركة الإيرادات والنفقات والالتزامات النقدية بصورة مستمرة.

وعندما تتوفر البيانات الدقيقة، يصبح القرار المالي أكثر رشداً، وتصبح الدولة قادرة على إدارة السيولة، وتحديد الفائض والعجز، وتقليل الاقتراض غير الضروري، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

الإيرادات غير النفطية ومشكلة التسرب

من أبرز فوائد حساب الخزينة الموحد أنه يساعد في كشف

الحجم الحقيقي للإيرادات غير النفطية. فالعراق لا يمكن أن يبقى معتمداً على النفط وحده،
خصوصاً في ظل تقلبات الأسعار العالمية،
وتغير الطلب على الطاقة،
وتصاعد الحديث عن البدائل.
ومع ذلك، فإن الإيرادات غير النفطية في العراق ما تزال دون مستوى الإمكانات المتاحة،
سواء في الضرائب أو الكمارك أو الرسوم العقارية أو إيرادات الخدمات أو عوائد المؤسسات العامة. وإذا صحّت التقديرات التي تتحدث عن فجوة كبيرة بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات التي تصل فعلاً إلى الخزينة، فإن ذلك يكشف خللاً خطيراً في التحصيل والمتابعة والرقابة.

لماذا لا يكفي إعلان الأرقام؟
ليست المشكلة أن تُعلن الدولة رقماً كبيراً في الموازنة، بل أن تعرف فعلياً كيف تحصّل إيراداتها وكيف تنفقها. فمن غير المقبول أن تكون الموازنة العامة بحدود مئات التريليونات من الدنانير، بينما تبقى الإيرادات غير النفطية محدودة، وتبقى الكثير من موارد الدولة خارج الرقابة الدقيقة. ما لا يكفي الحديث عن الإيرادات السنوية بصورة عامة،
لأن إدارة المال العام تحتاج إلى بيانات يومية وشهرية تتيح للحكومة معرفة التدفقات النقدية الحقيقية.

هنا تكمن أهمية حساب الخزينة الموحد: إنه يحول الموازنة من تقديرات عامة إلى إدارة نقدية مستمرة.

من ثقافة التساهل إلى ثقافة الدقة
تكشف المقارنة بين الدول المتقدمة وبعض الممارسات المالية المحلية عن فرق عميق في ثقافة إدارة المال العام. ففي بعض الدول تُحسب حتى النفقات الصغيرة وتُسجل بدقة ضمن الحسابات الرسمية،
بينما يجري في بيئات أخرى التعامل مع مبالغ كبيرة بوصفها تفاصيل لا تؤثر في الحساب الكلي.
هذه الثقافة خطيرة، لأن المال العام لا يُدار بمنطق التقريب أو التساهل.
فكل دينار يدخل إلى الخزينة أو يخرج منها يجب أن يكون معروف المصدر والمصير. وحساب الخزينة الموحد يساعد في ترسيخ هذه الثقافة، لأنه يفرض على المؤسسات تحويل الإيرادات والكشف عن النفقات ضمن مسار واضح وقابل للتدقيق.

خطوة الحكومة في الاتجاه الصحيح
إن البدء بتفعيل حساب الخزينة الموحد يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنه يعالج أحد جذور الخلل في إدارة المالية العامة. فلا يمكن بناء دولة مالية حديثة في ظل حسابات مشتتة، وإيرادات غير واضحة، ونفقات غير مرتبطة بمنظومة رقابية موحدة. غير أن نجاح هذه الخطوة يتطلب متابعة مستدامة، وإرادة سياسية قوية، وربطاً مباشراً بين المشروع وبقية أدوات الإصلاح المالي، مثل الدفع الإلكتروني، وأتمتة الضرائب والكمارك، ونظام الإدارة المالية الإلكترونية.
حساب الخزينة الموحد والتحول الرقمي
لا يمكن النظر إلى حساب الخزينة الموحد بمعزل عن التحول الرقمي في إدارة المالية العامة. فهذا الحساب يجب أن يكون جزءاً من نظام معلومات مالي حكومي متكامل، يسمح بتسجيل الإيرادات والنفقات والالتزامات والمناقلات بصورة إلكترونية وفورية.
ومن دون هذا الربط، قد يتحول الحساب الموحد إلى إجراء شكلي، بينما تبقى عمليات الصرف والتحصيل تعمل بالعقلية الورقية القديمة. لذلك فإن نجاح المشروع يتطلب أتمتة الهيئة العامة للضرائب، والهيئة العامة للكمارك، وربط الدوائر ذات الإيرادات اليومية بمنظومة إلكترونية مركزية، ومتابعة إيرادات العقار والصحة والتعليم والبلديات وأمانة العاصمة وغيرها من المؤسسات.

تقليل الفساد لا القضاء عليه تلقائياً
من المهم القول إن حساب الخزينة الموحد لا يقضي على الفساد بصورة تلقائية. فالفساد قد ينتقل من مرحلة الحسابات المنفصلة إلى مرحلة التلاعب بالبيانات أو العقود أو إجراءات الصرف إذا لم تكن هناك رقابة قوية ومساءلة حقيقية. لكن هذا النظام يقلل مساحة الفساد، لأنه يضيق فرص إخفاء الإيرادات، ويكشف الحسابات الخاملة، ويجعل حركة النقد أكثر وضوحاً أمام وزارة المالية والجهات الرقابية. وبذلك يصبح الفساد أكثر صعوبة، والتلاعب أكثر قابلية للاكتشاف، والمساءلة أكثر استناداً إلى البيانات. شرط للانضباط المالي والحوكمة يعد حساب الخزينة الموحد شرطاً مهماً لاستكمال التحول نحو الحوكمة المالية والانضباط المالي.

فمن دون هذا الحساب لا يمكن ضبط التدفقات النقدية اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية، ولا يمكن إدارة السيولة العامة بكفاءة، ولا يمكن الحد من الاقتراض غير الضروري، ولا يمكن معرفة الحجم الحقيقي للأموال المتاحة للدولة. كما أنه يساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة، لأن كل مؤسسة ستكون مطالبة بإظهار إيراداتها ونفقاتها ضمن نظام موحد، لا ضمن حسابات منفصلة يصعب تتبعها.

الاقتصاد الريعي والركود المجاني
إن استمرار الفساد الإداري والمالي، وضعف كفاءة إدارة المال العام، والهدر في الموارد الاقتصادية، كلها عوامل تعمق الاقتصاد الريعي وتغذي ظاهرة الركود المجاني. فالاقتصاد الأبوي الذي يعتمد على النفط وحده لا يبني دولة قوية، بل قد يبني رفاهية مؤقتة قابلة للانهيار عند أول أزمة في أسعار الطاقة.
ولهذا فإن ضبط الإيرادات والنفقات ليس مطلباً محاسبياً فقط، بل شرط لبناء دولة قادرة على مواجهة الصدمات. ماذا يفعل العراق إذا تغير الطلب العالمي على النفط الخام؟ وماذا يفعل إذا تراجعت الأسعار؟ وماذا يفعل إذا تسارعت بدائل الطاقة؟ هذه الأسئلة تجعل من حساب الخزينة الموحد ضرورة لا خياراً.

الاستفادة من التجارب الدولية
ينبغي للعراق أن يستفيد من التجارب الدولية في تطبيق حساب الخزينة العامة، خصوصاً التجارب التي نجحت في ربط

الخزينة الموحدة بالتحول الرقمي، والدفع الإلكتروني، والإدارة المالية الحكومية، والرقابة الفورية.

لكن نقل التجارب لا يعني نسخها كما هي، بل تكييفها مع البيئة العراقية، ومع حجم المؤسسات، وطبيعة النظام المصرفي، ومستوى الجاهزية الإلكترونية، ومخاطر الفساد الإداري.

والتجربة الناجحة هي التي تجمع بين المركزية في إدارة النقد، والمرونة في تنفيذ البرامج، والشفافية في عرض البيانات، والصرامة في المحاسبة.

توصيات عملية

لضمان نجاح حساب الخزينة الموحد في العراق، يمكن العمل على مجموعة من الخطوات العملية.

أولاً، حصر جميع الحسابات الحكومية المفتوحة في المصارف الحكومية والخاصة، وتصنيفها حسب الجهة والغرض وحجم الإيرادات والنفقات.

ثانياً، إغلاق الحسابات غير الضرورية أو الخاملة، وربط الحسابات التشغيلية بالحساب المركزي لوزارة المالية.

ثالثاً، إلزام جميع المؤسسات بتحويل الإيرادات اليومية إلى حساب الخزينة العامة خلال مدد زمنية محددة.

رابعاً، ربط الضرائب والكمارك والمرور والعقار والصحة والتعليم والبلديات بمنظومة دفع وتحصيل إلكترونية.

خامساً، تفعيل الرقابة اللحظية على حركة الأموال، وربطها بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والجهات التدقيقية المختصة.

سادساً، إصدار تقارير دورية للرأي العام عن تطور الإيرادات غير النفطية ومستويات التحصيل والإنفاق، بما يعزز الشفافية والثقة.

خاتمة

حساب الخزينة الموحد ليس مجرد حساب مصرفي جديد، بل هو تحول جوهري في طريقة إدارة الدولة لأموالها.

إنه انتقال من فوضى الحسابات إلى مركزية الرؤية، ومن الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية،

ون التقديرات العامة إلى البيانات اليومية، ومن الإنفاق المبعثر إلى الانضباط المالي. وإذا طُبق هذا المشروع بإرادة حقيقية، وبمتابعة صارمة، وبربط كامل مع التحول الرقمي والدفع الإلكتروني وأتمتة الضرائب والكمارك، فإنه يمكن أن يسهم في تقليل الفساد والهدر، وزيادة الإيرادات، وتحسين كفاءة إدارة المال العام.

أما إذا بقي مشروعاً شكلياً أو واجهة إعلامية من دون رقابة ومحاسبة، فلن يغير الكثير.

العراق لا يحتاج فقط إلى موازنات كبيرة، بل يحتاج إلى معرفة دقيقة بأمواله: أين تدخل؟ أين تذهب؟ من يديرها؟ ومن يحاسب على ضياعها؟

وحساب الخزينة الموحد هو أحد أهم المفاتيح للإجابة عن هذه الأسئلة، وبداية ضرورية لبناء مالية عامة أكثر شفافية وانضباطاً وعدالة.

طاقة الحظائر

رياض الفرطوسي

طاقة الحظائر وأزمة الكهرباء في العراق

طاقة الحظائر لم تعد فكرة هامشية أو مادة للسخرية في عالم يبحث عن حلول واقعية لأزمات الطاقة، بل يمكن أن تتحول في العراق إلى مدخل عملي لكسر أزمة الكهرباء المزمنة. فالكهرباء في بلد تلامس درجات الحرارة فيه الخمسين مئوية ليست رفاهية تكييف أو إنارة عابرة، بل شريان حياة للمستشفيات، ومحرك للجامعات، ونافذة تطل منها الأجيال على العالم. إن انقطاع الكهرباء في العراق لا يعني تعطّل خدمة عامة فقط، بل يعني إضعاف الاقتصاد، وإرباك التعليم، وتهديد الصحة العامة، وتعميق شعور المواطن بأن المستقبل نفسه يتعرض للبتر. ولذلك، لا يمكن التعامل مع ملف الكهرباء بوصفه ملفاً تقنياً ضيقاً، بل يجب النظر إليه كقضية سيادة وتنمية وأمن اجتماعي. مليارات ضائعة وأزمة مستمرة

رغم مليارات الدولارات التي تبخرت في ملف الكهرباء، ما زال العراقيون يكتوون بنيران أزمة تتجدد كل صيف.

وقد تشابكت في هذه الأزمة السياسة الداخلية، والضغوط الدولية، والقيود المصرفية العالمية، وسوء الإدارة، والفساد، وضعف التخطيط طويل الأمد.

في بعض اللحظات، تبدو أحلام بلد كامل معلقة بكبسة زر في أروقة البنوك الغربية أو المؤسسات المالية الدولية.

كما بدت البنية التحتية المدنية في مراحل سابقة ضحية مباشرة للحروب والتدمير. وبين هذا وذاك، بقي المواطن العراقي يدفع الثمن من راحته وصحته ومستقبل أبنائه. حين تتحول المخلفات إلى طاقة في الوقت الذي تغرق فيه البلاد بالوعود السياسية والشعارات الأيديولوجية الفارغة، التي لم تطبخ عشاءً ولم تبرد صيفاً، تتجه شعوب أخرى إلى حلول بسيطة من الأرض، ثم تحولها إلى ثورة تكنولوجية. فالسرجين، أو روث الحيوانات، الذي نظر إليه البعض طويلاً بوصفه مجرد نفايات، أصبح اليوم مورداً مهماً في اقتصاد الطاقة الحيوية.

ومن خلال تقنيات الهضم اللاهوائي ومعامل الغاز الحيوي، يمكن تحويل المخلفات الحيوانية والعضوية إلى كهرباء وغاز وأسمدة، ضمن دورة إنتاجية نظيفة وفعالة. تجارب عالمية في الطاقة الحيوية

قدمت دول وتجارب عديدة نماذج مهمة في استثمار المخلفات الحيوانية والعضوية.

ففي أفريقيا، اتجهت بعض التجارب إلى تحويل الروث والمخلفات الزراعية إلى مصدر للطاقة، بما يساعد على تخفيف الضغط عن الشبكات التقليدية وتحسين البيئة المحلية.

وفي أوروبا، تقود دول مثل فنلندا مبادرات لتحويل روث الخيول والأبقار إلى تدفئة مركزية وكهرباء نظيفة. وتؤكد هذه التجارب أن الطاقة الحقيقية لا تكمن دائماً في انتظار المشاريع الكبرى أو الوعود البعيدة، بل في حسن التدبير، وفي القدرة على تحويل ما يبدو مهملاً إلى مورد إنتاجي. المخلفات الحيوانية كأصل اقتصادي

لم تعد اقتصاديات الطاقة الحديثة تقاس بحجم الاحتياطات التقليدية وحدها، بل بقدرة الدولة على تحويل الأصول المهملة إلى سلاسل قيمة إنتاجية. ومن هذا المنظور، لا تمثل المخلفات الحيوانية عبئاً بيئياً فقط، بل مادة أولية يمكن أن تولد الكهرباء والغاز العضوي والأسمدة. هذه الدورة الاقتصادية المغلقة تخفض فاتورة الاستيراد، وتخلق فرص عمل ريفية، وتعزز الأمن الطاقوي والغذائي في وقت واحد.ولذلك، فإن الاستثمار في هذا القطاع يجب أن يُنظر إليه كقرار استراتيجي، لا كمشروع هامشي أو تجربة محدودة.

العراق وثروته الحيوانية ا لمهملة

يمتلك العراق ثروة حيوانية واسعة، ومساحات زراعية كبيرة، وبيئة ريفية يمكن أن تتحول إلى قاعدة لإنتاج الطاقة الحيوية. غير أن تجاهل هذا المورد يعني إهدار ميزة تنافسية يمكن أن تصبح رافعة للتنمية المستدامة وتعزيز الإيرادات غير النفطية. فبدلاً من التعامل مع الحظائر والحقول بوصفها فضاءات تقليدية معزولة عن الاقتصاد الحديث، يمكن دمجها في منظومة إنتاج الطاقة النظيفة.

وبذلك تتحول القرى والأرياف إلى وحدات إنتاجية لا تكتفي بتربية الحيوانات أو الزراعة، بل تساهم أيضاً في إنتاج الكهرباء والغاز والأسمدة.

تقنيات محلية وفرص عمل ريفية

توطين تقنيات الطاقة الحيوية في العراق يمكن أن يحد من تعرض الاقتصاد لتقلبات أسواق الوقود والأزمات الجيوسياسية.

كما يمنح المحافظات قدرة أكبر على تحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي في إنتاج الطاقة، خصوصاً في المناطق الزراعية والريفية.

ويمكن لهذا القطاع أن يخلق فرص عمل جديدة في جمع المخلفات، وتشغيل معامل الغاز الحيوي، وصيانة المعدات، وإنتاج الأسمدة العضوية، وتطوير الصناعات الخضراء. كما يستطيع أن يحفز الابتكار المحلي، ويطور البنية التحتية الريفية، ويدعم التنويع الاقتصادي على المدى البعيد.

من النفايات إلى الأمن الطاقوي والغذائي

الميزة الأهم في طاقة

الحظائر أنها لا تنتج الكهرباء فقط، بل تدخل في دورة أوسع للأمن الطاقوي والغذائي.

فالمخلفات الحيوانية يمكن أن تنتج الغاز الحيوي، ثم تُستخدم بقايا المعالجة في إنتاج أسمدة عضوية تحسن التربة وتقلل الاعتماد على الأسمدة المستوردة.

وهكذا يصبح المشروع متعدد المنافع: يخفف التلوث، ويولد الطاقة، ويدعم الزراعة، ويخلق فرص عمل،

ويقلل الهدر، ويمنح الريف العراقي دوراً جديداً في الاقتصاد الوطني. وهذا هو جوهر التنمية المستدامة التي تربط البيئة بالإنتاج والعدالة الاجتماعية.

الحلول الواقعية أسرع من الوعود الكبرى

بينما يتحرك العالم نحو استغلال كل غرام من النفايات لحل أزماته،

تستمر في العراق أحاديث بروتوكولية ومشاريع وعود كبرى لم تتحول بعد إلى واقع ملموس.

وقد تبقى بعض الوعود المرتبطة بالطاقة النووية أو المشاريع الاستراتيجية طويلة الأمد حبراً على ورق إذا لم تقترن بإرادة تنفيذية ومؤسسات قادرة.

لذلك، يبدو الحل الواقعي الأسرع في الالتفات إلى ما تحت الأقدام. فالعراق لا يحتاج إلى انتظار معجزة كي يبدأ بتخفيف أزمة الكهرباء،

بل يحتاج إلى إدارة ذكية لموارده المحلية، وإلى رؤية تحول النفايات إلى طاقة، والريف إلى شريك في حل الأزمة.

معامل تدوير وطنية لكسر الجحيم الصيفي.

إن استثمار ثروة العراق الحيوانية ومخلفاته العضوية في معامل تدوير وطنية حديثة يمكن أن يفتح مساراً جديداً في معالجة أزمة الكهرباء.

فقد لا ينهي هذا الخيار المشكلة كلها دفعة واحدة، لكنه يستطيع أن يخفف الضغط عن الشبكة،

ويدعم القرى، ويقلل الحاجة إلى الوقود المستورد، ويمنح المحافظات مصادر طاقة إضافية.

كما يمكن لهذه المعامل أن تكسر جزءاً من الهيمنة الخارجية على ملف الطاقة،

لأنها تعتمد على مورد محلي متجدد لا تستطيع العقوبات أو القيود المصرفية مصادرته بسهولة. فالمورد موجود داخل البلد، والتقنية قابلة للتوطين، والحاجة الشعبية ملحة.

خاتمة: صناعة الضوء من القاع في المحصلة، لا تمثل طاقة الحظائر مجرد فكرة بيئية طريفة، بل مشروعاً اقتصادياً وتنموياً قابلاً للتحول إلى سياسة عامة.

فإذا امتلك العراق إرادة التخطيط والتنفيذ، يمكنه أن يحول روث الحيوانات والمخلفات العضوية من عبء مهمل إلى مصدر للكهرباء والغاز والأسمدة وفرص العمل.

الشعوب الحية لا تنتظر الضوء من وعود بعيدة، بل تصنعه من مواردها القريبة.

والعراق، بما يملكه من ثروة حيوانية وزراعية وبشرية، قادر على أن يصنع جزءاً من حل أزمته من عمق قاعه، بدلاً من العيش على أمل وعود لن تزيد الصيف إلا لهيباً.

كاريكاتير

كأس العالم

بريشة وقلم: علي عاتب

بيـن صمـت الصواريـخ وتوقـف أزيـز محـركات الطائـرات الحربيـة والمسـيرة يخـرج اللقيـط نتـن ياهـو ليشـن هجومـا علـى الأبريـاء فـي جنـوب لبنـان محـاولاً عرقلـة إتفـاق الـسلام ووقـف العمليـات العسـكرية، ويحـرج سـلفه ترامـب الذي يحـاول حفظ مـاء وجهـه بعـد الخسـائر بـالأرواح والمعـدات وإنهيـار المعنويـات بيـن صفـوف قواتـه المسـلحة،
إضافـة لذلـك يحـاول ترامـب جاهـدا أن يؤمـن نجـاح بطولـة كأس العالـم لكـرة القـدم المقامـة فـي أمريـكا، والظهـور بأنـه رجل سلام بعيـدا عـن مغامـرات الكيـان الصهيونـي الـذي يواجـه غضبـا ورفضـاً واسـعاً مـن قبـل شـعوب العالم.

(حرب لمن حاربكم)

بريشة وقلم: علي عاتب

حشد العباس

حولنا

مركز الدراسات المتخصصة الشهيد خامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والتقارير التحليلية، والجلسات المتخصصة، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الأربعاء ٢٤ - ٠٦ - ٢٠٢٦

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العددُ مئة و خمسة